غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال-خنيفرة
ⵜⴰⵅⵎⴰⵔⵜ ⵏ ⵍⵎⵛⵖⵓⵍ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵉⵖⵓⵔⵉⵡⵉⵏ ⵏ ⴱⵏⵉ ⵎⵍⴰⵍ-ⵅⵏⵉⴼⵔⴰ
Chambre de Commerce, d'Industrie et de Services de Béni Mellal-Khénifra

النشرة الاقتصادية
BULLETIN ÉCO

تصدرها غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال خنيفرة

العدد الرابع فبراير 2022

محتوى العدد

01 أنشطة الغرفة
Activités de la CCIS

02 أخبار جهوية
Infos régionales

03 أخبار وطنية
Infos nationales

04 أخبار دولية
Infos internationales

05 معارض وملتقيات
Foires et Rencontres

06 ملف الشهر
Dossier du mois

أنشطة الغرفة

01

الغرفة تتخذ الترتيبات الضرورية لتنظيم سلسلة من الأيام التواصلية

في إطار اتخاذ الترتيبات الضرورية لتنظيم سلسلة من الأيام التواصلية لفائدة منتسبي الغرفة بغية تأطيرهم والتعريف ببرنامج الحماية الاجتماعية الموضوع رهن إشارتهم و المتعلق ب"التغطية الصحية الإجبارية للمهنيين غير الأجراء" ، عقدت مؤسستنا اجتماعا تحضيريا ترأسه السيد عبد العزيز ركوبي نائب رئيس الغرفة بحضور:

- السيد المصطفى نور الزين مقرر الغرفة؛
- السيدة لالة الشريفة الحمدو نائبة المقرر؛
- السيد المدير الجهوي للغرفة؛
- السيد مدير وكالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ببني ملال.
- بعض أطر الصندوق بالمديرية الجهوية بسطات.

وذلك يوم الجمعة 4 فبراير 2022 بمقر الغرفة ببني ملال.

الاجتماع تناول بالأساس مختلف الاجراءات الكفيلة بضبط عملية التنسيق ما بين الغرفة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الواجب اتخاذها لإنجاح عملية برمجة وتسطير سلسلة الأيام التواصلية على صعيد جهة بني ملال خنيفرة والسبل الكفيلة بضمان الإشعاع والانخراط الواسع لمنتسبي الغرفة وتحسيسهم بأهمية هذا البرنامج.

وقد تم التأكيد على ضرورة اتخاذ الترتيبات اللازمة لإنجاح هذا الورش الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده والذي يعتبر إطارا مرجعيا لتنفيذ رؤية جلالته السديدة في مجال الحماية الاجتماعية وفي مقدمتها دعم القدرة الشرائية للأسر المغربية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وصيانة كرامة جميع المغاربة، وتحصين الفئات الهشة، لاسيما في سياق ما أصبح يعرفه العالم من تقلبات اقتصادية ومخاطر صحية.

01 أنشطة الغرفة

اجتماع تحضيري مع أرباب سيارات الأجرة حول تنظيم يوم تواصلي

في إطار الإعداد لتنظيم يوم تواصلي لفائدة أرباب سيارات الأجرة حول التغطية الصحية الإجبارية للمهنيين غير الأجراء ، انعقد يوم الأحد 6 فبراير 2022 بمقر غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لبني ملال خنيفرة ، اجتماع تحضيري ترأسه السيد عبد العزيز ركوبي نائب رئيس الغرفة بحضور:

- السيد المصطفى نور الزين مقرر الغرفة؛
- السيدة لالة الشريفة الحمدو نائبة مقرر الغرفة؛
- السيد المدير الجهوي للغرفة؛
- ممثلين عن أرباب سيارات الأجرة من الدرجة الأولى والثانية.

وقد خصص هذا الاجتماع لاتخاذ الترتيبات الأولية واللازمة لتنظيم يوم تواصلي مع هذه الفئة من المهنيين و ذلك يوم 11 فبراير 2022 بتنسيق مع وكالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ببني ملال

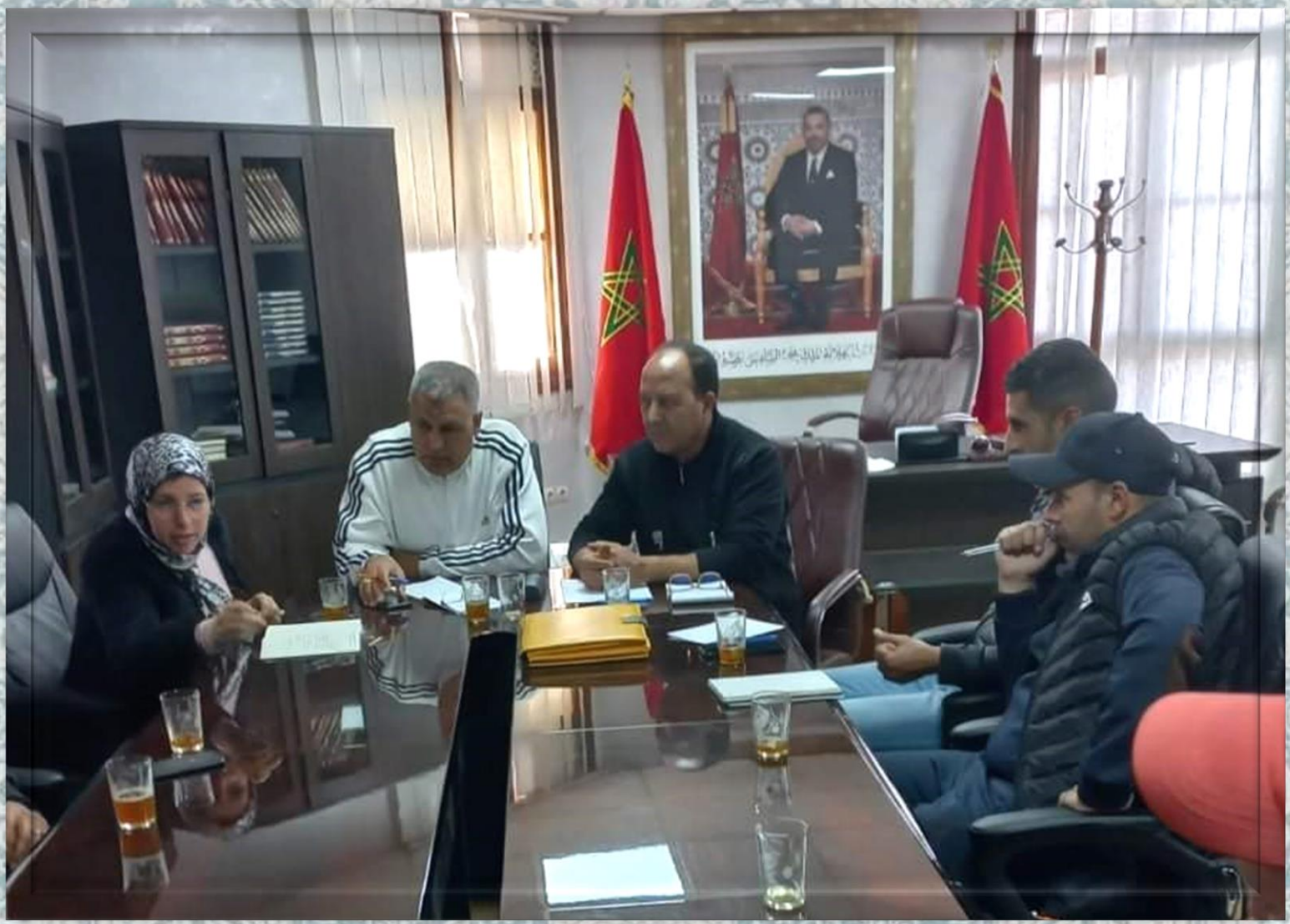

الغرفة تنظم لقاء تواصليا حول موضوع "التغطية الصحية الإجبارية"

نظمت غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لبني ملال خنيفرة لقاء تواصليا بتنسيق مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حول موضوع "التغطية الصحية الإجبارية" مع قطاع أرباب سيارات الأجرة، و ذلك يوم الجمعة 11 فبراير 2022 بمقرها ببني ملال على الساعة الرابعة بعد الزوال. اللقاء ترأسه السيد عبد العزيز ركوبي نائب رئيس الغرفة وتم تأطيره من طرف كل من السيدين رئيس وكالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ببني ملال وبالفقيه بن صالح والسيدة رئيسة الوكالة بخريبكة وبحضور بعض السيدات والسادة أعضاء الغرفة . كما حضر هذا اللقاء مجموعة من السادة أرباب سيارات الأجرة بصنفيها الصغيرة و الكبيرة و أصحاب المؤذونيات و المستغلين بالإضافة إلى ممثلين عن السائقين.

اللقاء يندرج في إطار تحسيس مختلف المهنيين للانخراط في هذا الورش المجتمعي الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده ومواكبة الغرفة لمنتسبيها وتعريفهم أكثر بكل المستجدات التي تطرأ على مناحي الحياة الاقتصادية، وبالأساس كل ما يتصل بالتغطية الصحية والحماية الاجتماعية للمهنيين غير الأجراء.

مجلس الجهة يعقد اجتماع لدراسة المشاريع المهيكلة لمدينة بني ملال

سياسي -11 / 02 / 2022

عقد مجلس جهة بني ملال خنيفرة اجتماعا حضوريا وعن طريق المناظرة المرئية مع المجلسين الإقليمي والجماعي لبني ملال الخميس 10 فبراير 2022، وتميز هذا اللقاء بحضور عادل بركات رئيس مجلس جهة بني ملال خنيفرة و أحمد بدرة رئيس المجلس البلدي لبني ملال، وذلك بالإضافة إلى فاضل براس، خالد المنصوري، أحمد شد، مريم أوحساة و مليكة زخنيني برلمانيي إقليم بني ملال، وممثلي المصالح الخارجية و الكاتب العام للشؤون الجهوية.

وتأتي برمجة هذا اللقاء بعد أن شرع مجلس جهة بني ملال خنيفرة في فتح باب التشاور العمومي وعقد اللقاءات التشاورية مع اعضاء مجلس الجهة بالأقاليم الخمسة، وبعد إنجاز التقييم التشاركي لبرنامج التنمية الجهوية في نسخته الاولى 2015-2021 بتعاون مع برنامج دعم التنمية الترابية الممول من طرف الاتحاد الاوربي، وخصص لدراسة المشاريع المهيكلة لمدينة بني ملال عاصمة الجهة وضرورة التنسيق والتكامل بين برنامج التنمية الجهوية وبرنامج تنمية الاقليم وبرنامج عمل الجماعة في احترام لمقتضيات التصميم الجهوي لإعداد التراب، كما شكل اللقاء مناسبة لتقديم عرض حول تصور مجلس الجماعة لمستقبل المدينة وآفاقها السياحية والاقتصادية والاجتماعية والرياضية والثقافية ومشاريعها التجهيزية والبيئية وسبل التعاون والشراكة بين الوحدات الترابية الثلاثة.

السلطات تستبعد فرضية وجود مرض وراء انهيار طوائف النحل في المغرب

اليوم 24 -08 / 02 / 2022

أكد المدير الجهوي للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (أونسا) محمد النماوي، أن التحاليل المخبرية التي أجريت على خلايا النحل والحضنة بجهة بني ملال خنيفرة، استبعدت فرضية أن يكون مرض ما قد طالها.

وأوضح النماوي في تصريح لقناة M24 ، أن اختفاء النحل، وهي ظاهرة جديدة في المغرب، لا ترتبط بأي مرض معين، بل تتداخل فيها عدة عوامل، من بينها العوامل البيئية والمناخية والبيولوجية وكذا الممارسات الجيدة الخاصة بتربية النحل، وقلة التساقطات المطرية، وانخفاض كمية ونوعية الغذاء المتوفر للنحل وكذا الظروف المتعلقة بالحالة الصحية للمناحل والطرق الوقائية المتبعة.

واستبعدت التحريات التي أجريت في هذه المواقع من قبل مصالح المكتب الوطني للسلامة الصحة للمنتجات الغذائية وجميع شركائه، خصوصا الفدرالية البيمهنية المغربية لمربي النحل بجميع أقاليم الجهة، لتحديد الأسباب الحقيقية التي تقضي على مجتمعات النحل، فرضية أن يكون مرض ما قد أصاب الحضنة أو خلايا النحل أو النحل نفسه.

وقد تمت ملاحظة هذه الظاهرة، المعروفة بالاسم العلمي "متلازمة انهيار مستعمرات النحل"، سابقا في عدة دول بأوربا وأمريكا وإفريقيا.

كما أشار المدير الجهوي إلى أن مصالح المكتب الوطني للسلامة الصحية تواصل القيام بالتحريات والدراسات الميدانية اللازمة بتنسيق مع مختلف المتدخلين، من أجل معرفة الأسباب والعوامل المساعدة لهذه الظاهرة. وكان المكتب المذكور قد أكد في بلاغ صحفي أن اختفاء النحل من المناحل ببعض المناطق هو ظاهرة جديدة، مشيرا إلى أن التحريات الأولية استبعدت أن يكون سببها مرض ما.

وأوضح المكتب أن هذه النتائج الأولية نجمت عن التحريات الميدانية التي قام بها بتعاون مع ممثلي الفيدرالية البيمهنية المغربية لتربية النحل، للوقوف على مدى انتشار هذه الظاهرة غير المسبوقة، والعمل على تحديد العوامل المسببة لظهورها، مشيرا إلى أنها تندرج في إطار تتبع الحالة الصحية للمناحل على الصعيد الوطني، وعلى إثر اكتشاف ظاهرة اختفاء طوائف النحل عند بعض المربين ببعض المناطق.

وأبرز أن النتائج الأولية للزيارات الميدانية المكثفة التي قامت بها الفرق التابعة للمصالح البيطرية الإقليمية لحوالي 23.000 خلية نحل بمختلف العمالات والأقاليم، خلصت إلى أن اختفاء النحل من المناحل ظاهرة جديدة تشمل بعض المناطق بدرجات متفاوتة.

التوقيع على اتفاقية ثلاثية لتعزيز ريادة الأعمال بالجهة

2022/02/15-mapbenimellal

وقع المركز الجهوي للاستثمار لجهة بني ملال خنيفرة، يوم الثلاثاء 15 فبراير 2022، اتفاقية شراكة مع مؤسسة "الاقتصاد الأوروبي المستدام" (جهة تريتينو ألتو أديجي بإيطاليا)، وبرنامج "أوروميد أنفيست" الذي يموله الاتحاد الأوروبي ، وذلك بهدف تشجيع روح ريادة الأعمال لدى شباب الجهة والمغاربة المقيمين بالخارج.

وأوضح بلاغ للمركز، أن هذه الاتفاقية الثلاثية تهدف إلى إنشاء منصة افتراضية للتربية والشغل ودعم المشاريع الناشئة والابتكار الرقمي والتحول الأخضر.

وبهذه المناسبة، أكد مدير "قطب المستثمر" بالمركز، عادل عزمي ، أن هذه الشراكة ستتيح فرصا جديدة في مجال ريادة الأعمال والاستثمار المبتكر ، والمساهمة في القيمة المضافة بالجهة، علاوة على تعبئة جميع الفاعلين المؤسساتيين بالجهة لتعزيز تنمية هذه المنطقة التي تتموقع وسط المغرب.

من جانبه ، أوضح مدير "قطب الدفع الاقتصادي والعرض الترابي" بالمركز ذاته نوفل حمومي ، أن هذه الاتفاقية تهدف إلى خلق "جسر أعمال" بين الفاعلين الإيطاليين والمغاربة ، مع التركيز بشكل خاص على رواد الأعمال والمستثمرين من أفراد الجالية المغربية المقيمة في إيطاليا، حاملي مبادرات استثمارية.

وأعرب المركز عن التزامه بالتعاون في تشاور تام مع مؤسسة "الاقتصاد المستدام في أوروبا" و "أورو ميد أنفيست" حول الخطوات والاستراتيجيات التي يجب اتباعها لتمكين رواد الأعمال الشباب بالجهة من تطوير روح ريادة الأعمال.

ورش الحكومة المنفتحة موضوع اتفاقية بين مجلس جهة بني ملال ووزارة الانتقال الرقمي

اليوم 24-2022/02/18

وقعت يوم الجمعة 18 فبراير 2022، وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة وولاية جهة بني ملال-خنيفرة والمجلس الجهوي لبني ملال-خنيفرة والمعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي ومركز التميز للتنمية، اتفاقية رباعية بهدف تتبع وتقييم السياسات والبرامج والمشاريع المتعلقة بورش الحكومة المنفتحة على مستوى جهة بني ملال-خنيفرة.

غيثة مزور الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، أكدت في كلمتها أن انخراط جهة بني ملال خنيفرة في ورش الحكومة المنفتحة، يشكل فرصة لمزيد من الالتقائية بين الحكومة والجهة للارتقاء بمستوى وضع السياسات، وتقديم الخدمات سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي، وترسيخ قيم الديمقراطية التشاركية وتكريس مبادئ المشاركة والتعددية.

والي جهة بني ملال-خنيفرة خطيب الهبيل، أكد بدوره أن الاتفاقية الموقعة تهدف إلى تعبئة الجهة في مسيرتها المنفتحة، من خلال توفير الموارد الضرورية لإعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم السياسات والبرامج والمشاريع التي لها صلة بورش الحكومة المنفتحة.

واعتبر أن هذه الاتفاقية تعد تتويجا لمبادرات الجهة في مجال الانفتاح، خاصة من خلال تطوير نظام معلوماتي مندمج لتعزيز الشفافية في تدبير وتتبع أوراش ومشاريع وموارد وأنشطة مجلس الجهة، وتدبير العرائض والشكايات، واعتماد التشاور ومقاربة النوع الاجتماعي، ومراعاة العدالة المجالية عند إعداد الميزانية، والإعداد التشاركي لبرنامج التنمية الجهوية.

شركة "منارة بريفا" تفتتح منشأة صناعية جديدة بخريبكة

اليوم 24-2022/02/18

افتتحت شركة "منارة بريفا"، التابعة للمجموعة المغربية منارة القابضة، يوم الجمعة 18 فبراير 2022، منشأة صناعية جديدة بمصنعها المتواجد بخريبكة، وذلك بتكلفة إجمالية تبلغ 150 مليون درهم.

حضر حفل افتتاح هذه المنشأة كل من وزير الصناعة والتجارة السيد رياض مزور ، والرئيس المدير العام لمجموعة منارة القابضة السيد محمد زهيد ، ونائب المدير العام لشركة منارة القابضة السيد محمد آيت بنزعيتر.

وستسمح هذه المنشأة بتلبية احتياجات سوق جهة خريبكة سطات، على مستوى مواد البناء التقليدية، وتوفير منتجات عالية الجودة خاصة بالطلاء والتهيئة الحضرية، لكافة أنحاء البلاد.

وقال السيد مزور في هذا الشأن إن هذا المشروع "ذو القيمة المضافة العالية والممول برأسمال مغربي"، يأتي لتعزيز الخيار الاستراتيجي للحكومة الرامي إلى تحفيز علامة "صنع في المغرب."

وأضاف " ليس ثمة ما يدعو صناعنا لأن يغبطوا نظراءَهم الأجانب، فمواهبهم وروحهم الابتكارية وجودة منتجاتهم تشهد على مدى قوة قدرتهم التنافسية، سواء على مستوى السوق الوطنية أو الدولية."

وأكد في هذا الصدد، أن قطاع منتجات البناء الجاهزة ينفتح على آفاق تنموية واعدة في المغرب، "وهو يضم اليوم نحو 300 مقاولة"، موضحا أنه في إطار المنظومة الصناعية لمواد البناء، شهد هذا القطاع إطلاق 10 مشاريع رائدة و 24 مشروعاً خاصا بالمقاولات الصغرى والمتوسطة باستثمار بلغت قيمته 1134 مليون درهم مع إحداث 2198 منصب شغل قار جديد.

من جانبه ، أوضح الرئيس المدير العام لمجموعة منارة القابضة السيد محمد زهيد، في تصريح لقناة إم 24 التابعة للمجموعة الإعلامية لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن الهدف الاستراتيجي لشركة "منارة بريفا" هو أن تصبح الرائد الوطني بلا منازع في مهن البناء والأشغال العمومية ، مشيرا إلى أنه لهذه الغاية تم إنجاز هذا الاستثمار الهام بمنطقة خريبكة.

وأضاف السيد زهيد أن الاستثمار الإجمالي الخاص بمصنع منارة بريفا خريبكة يبلغ 150 مليون درهم ، منها 90 مليون درهم للمنشأة الجديدة التي تم افتتاحها للتو ، مضيفا أن هذا المصنع سيوفر 141 فرصة عمل دائمة.

ويجدر التذكير بأن هذه المنشأة الصناعية الجديدة كانت موضوع اتفاقية استثمارية تم توقيعها بين الدولة وشركة منارة بريفا، بتاريخ 19 مارس 2019، في إطار تفعيل عقد الأداء الخاص بالمنظومة الصناعية لمواد البناء، الموقع بتاريخ 23 مارس 2016. ويرتقب أن يرفع هذا المصنع عدد العاملين إلى 140 مستخدما.

ويندرج المشروع في سياق مواصلة المبادرات التي أنجزتها المجموعة عبر مختلف ربوع المملكة، ولا سيما بمراكش وبني ملال.

ومن خلال فرع "منارة بريفا"، سترى النور وحدة صناعية جديدة لتصنيع منتجات البناء الجاهزة في آسفي، ويأتي هذا في أعقاب إبرام اتفاقية جديدة مع الوزارة بتاريخ 21 أبريل 2021، بقيمة استثمارية قدرها 90,8 مليون درهم.

وشركة "منارة بريفا" المتخصصة في ثلاثة مجالات من الأنشطة الصناعية – ويتعلق الأمر بإنتاج الوحدات الجاهزة من الإسمنت المسلح والأرضيات الجاهزة والإسمنت المسلح الجاهز – تشغل حاليا أزيد من 900 عامل وتشارك بنشاط في التنمية الاقتصادية للجهات التي تتدخل بها.

جامعة وكلاء ووسطاء التأمين يعقدون لقاء جهوي ببني ملال

زووم نيوز-2022/02/24

عقدت الجامعة الوطنية لوكلاء ووسطاء التأمين بالمغرب لقاء جهوي مع وسطاء التأمين بجهة بني ملال خنيفرة خصص كدورة تحسيسية لاطلاع وسطاء التأمين بفوائد الانخراط في الجامعة ،ودراسة قواعد الممارسات في مجال التأمين ،وكذا حماية الوسطاء.

وجاء تنظيم هذا اللقاء من قبل الجامعة الوطنية لوكلاء ووسطاء التأمين بالمغرب في إطار قافلة وطنية تشمل زيارة عدد من المدن ،فبعد الرباط 17 فبراير و بني ملال 24 من نفس الشهر من المقرر زيارة مدن مراكش: 2 مارس ، أكادير: 3 مارس ، الدار البيضاء: 17 مارس ، طنجة: 19 مايو ، فاس: 25 مايو ، وجدة: 26 مايو ، العيون: 29 سبتمبر 2022،وشهد الاجتماع الأول الذي عقد بالرباط ، بغرفة التجارة والصناعة والخدمات بولاية الرباط ، مشاركة عدد من أعضاء الجامعة.

إقليم بني ملال: تموين كاف للأسواق بالمواد والمنتجات الأساسية

2022/02/24-mapbenimellal

تعرف أسواق إقليم بني ملال تموينا كافيا بالمنتجات والمواد الغذائية الأساسية المختلفة أسابيع قليلة قبل حلول شهر رمضان المبارك، بحسب قسم الشؤون الاقتصادية والتنسيق بولاية جهة بني ملال-خنيفرة.

وأكد رئيس قسم الشؤون الاقتصادية والتنسيق عزيز نوري في تصريح لقناة إم24، التابعة للمجموعة الإعلامية لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن مختلف التقارير حول وضعية تموين الأسواق ودوريات المراقبة التي قامت بها اللجن الإقليمية والمحلية المكلفة بمراقبة الجودة والأسعار، تؤكد أن الأسواق المحلية تعرف تموينا بكميات كافية من مختلف المنتجات والمواد الغذائية التي يحتاجها المستهلكون.

وأوضح أنه في إطار مراقبة وضعية تموين الأسواق والأسعار، كثفت اللجن الإقليمية والمحلية المختلطة دوريات المراقبة على مستوى جميع نقاط البيع وقنوات التوزيع بسبب الظرفية الاقتصادية الحالية التي تتسم بتأخر التساقطات المطرية وعدم استقرار أسعار بعض المنتجات والمواد الغذائية التي تخضع لقانون العرض والطلب على المستوى الدولي.

وأضاف أن اللجن تقوم بشكل دوري بعمليات مباغتة لمراقبة ومتابعة وضعية الأسواق، وهي على استعداد للتدخل، واتخاذ الإجراءات الزجرية اللازمة بحق المخالفين من أجل حماية صحة وسلامة المستهلكين.

وأشار عزيز نوري إلى أنه استعدادا لشهر رمضان المبارك عقدت عدة اجتماعات تحت إشراف السلطات الإقليمية، بحضور كافة الأطراف المعنية بتموين الأسواق، بهدف متابعة وضعية هذه الأخيرة على مستوى إقليم بني ملال.

من جهته أكد محمد الدواحيدي رئيس مصلحة العمل الاقتصادي والتنسيق بولاية جهة بني ملال-خنيفرة ، أن الأسواق تشهد تموينا كما العادة بالمنتجات الغذائية في ظل ظرفية تعرف تقلبا طفيفا في أسعار بعض المواد الغذائية بسبب عوامل خارجية مرتبطة بجائحة كوفيد -19 ، مسجلا أن الأسواق يتم تموينها حاليا بشكل عادي أسابيع قليلة قبل حلول شهر رمضان.

وأكد أن جولات مراقبة أسعار وجودة المنتجات الغذائية تتم بشكل يومي ودوري بتنسيق مع المصالح المكلفة بعملية مراقبة تموين الأسواق حفاظا على صحة وسلامة المواطنين.

وفي تصريحات استقتها قناة إم 24 من عدة نقاط بيع في مدينة بني ملال وسوق أولاد موسى الأسبوعي بالجماعة القروية أولاد مبارك (10 كيلومترات عن بني ملال) ، أكد العديد من المواطنين والبائعين أن مخزون الأسواق يلبي حاجيات المستهلكين، وأن الأسعار مستقرة بشكل عام ، باستثناء تلك الخاصة ببعض المنتجات مثل مشتقات القمح الصلب والقطاني المستوردة، والتي شهدت زيادة طفيفة مقارنة بمستواها المعتاد.

جهة بني ملال خنيفرة – أسعار البيع بالتقسيط للسلع الأكثر إستهلاكا

2022 / 02 / 01،10،20،28– mapbenimellal

في ما يلي أسعار البيع بالتقسيط للسلع الأكثر إستهلاكا كما تمت معاينتها خلال شهر فبراير 2022 بأسواق جهة بني ملال خنيفرة:

السلعة	01 فبراير2022	10 فبراير2022	20 فبراير 2022	28 فبراير 2022
الخضر				
البطاطس	بين 3 و 3.5 دراهم / كلغ	بين 3 و 4 دراهم / كلغ	بين 3.5 و 4 دراهم / كلغ	بين 3.25 و 3.5 دراهم / كلغ
البصل	بين 4 و 4.5 دراهم / كلغ	بين 3 و 4 دراهم / كلغ	بين 4 و 5 دراهم / كلغ	بين 4 و 4.5 دراهم / كلغ
الطماطم	بين 4 و 4.5 دراهم / كلغ	بين 4 و 5 دراهم / كلغ	بين 5 و 6 دراهم / كلغ	بين 6.25 و 6.5 دراهم / كلغ
الجزر	بين 3 و 4 درهم / كلغ	بين 3 و 4 درهم / كلغ	بين 3.5 و 4 درهم / كلغ	بين 3 و 4 درهم / كلغ
الباذنجان	بين 4.5 و 5 درهم / كلغ	بين 5 و 6 درهم / كلغ	بين 5 و 6 درهم / كلغ	بين 5 و 5.5 درهم / كلغ
الخيار	بين 4.5 و 5 درهم / كلغ	بين 4.5 و 5 درهم / كلغ	بين 4.5 و 5 درهم / كلغ	بين 5 و 6 درهم / كلغ
القرع الأخضر	بين 5 و 6 دراهم / كلغ	بين 5 و 7 دراهم / كلغ	بين 6 و 6.5 دراهم / كلغ	بين 5.5 و 6 دراهم / كلغ
القرنبيط (الشيفلور)	بين 5.5 و 6 درهم للقطعة	بين 5 و 6 درهم / كلغ	بين 5 و 6 درهم / كلغ	بين 5.5 و 6 درهم / كلغ
الفول	بين 6 و 7 دراهم / كلغ	بين 6.5 و 7 دراهم / كلغ	بين 4 و 5 دراهم / كلغ	بين 3.5 و 4 دراهم / كلغ
الكرنب	بين 4 و 5 درهم/ قطعة	بين 4 و 5 درهم/ قطعة	بين 4.5 و 5 درهم/ قطعة	بين 4.5 و 6 درهم/ قطعة
البازلاء	بين 8 و 9 درهم/ كلغ	بين 7.5 و 10 درهم/ كلغ	بين 8.5 و 10 درهم/ كلغ	بين 9 و 12.5 درهم/ كلغ
الأسماك				
السردين	بين 10 و 12 درهم / كلغ	بين 12 و 15 درهم / كلغ	بين 11 و 12 درهم / كلغ	بين 12 و 20 درهم / كلغ
الميرلا	بين 68 و 70 درهم / كلغ	بين 65 و 90 درهم / كلغ	بين 68 و 90 درهم / كلغ	بين 80 و 90 درهم / كلغ
الصول	بين 68 و 70 درهم / كلغ	بين 70 و 75 درهم / كلغ	بين 70 و 75 درهم / كلغ	بين 65 و 70 درهم / كلغ
لونشوا	بين 18 و 20 درهم / كلغ	بين 18 و 20 درهم / كلغ	بين 18 و 20 درهم / كلغ	بين 18 و 20 درهم / كلغ
الجمبري (كروفيت)	بين 85 و 90 درهم / كلغ	بين 85 و 90 درهم / كلغ	بين 85 و 100 درهم / كلغ	بين 85 و 90 درهم / كلغ
الحبوب و الفطاني				
القمح الطري	بين 3.5 و 4 درهم/كلغ	بين 3.5 و 4.4 درهم/كلغ	بين 4 و 4.45 درهم/كلغ	بين 4 و 5 درهم/كلغ
القمح الصلب	بين 4.2 و 4.5 درهم / كلغ	بين 4.2 و 4.75 درهم / كلغ	بين 5 و 5.15 درهم / كلغ	بين 5.55 و 5.85 درهم / كلغ
الشعير	بين 3.45 و 3.5 درهم / كلغ	بين 3.1 و 3.5 درهم / كلغ	بين 4 و 4.5 درهم / كلغ	بين 4.5 و 4.61 درهم / كلغ
الذرة	بين 4 و 4.5 درهم / كلغ	بين 4 و 5 درهم / كلغ	بين 4.8 و 6 درهم / كلغ	بين 4.5 و 6 درهم / كلغ
أرز دائري	بين 12 و 13 درهم / كلغ	بين 11.75 و 13 درهم / كلغ	بين 12 و 13 درهم / كلغ	بين 12 و 13 درهم / كلغ
أرز طويل	بين 15و 17 درهم / كلغ	بين 15 و 17 درهم / كلغ	بين 15و 17 درهم / كلغ	بين 15و 17 درهم / كلغ
سميدة	بين 11 و 12 درهم / كلغ	بين 12 و 12.5 درهم / كلغ	بين 11و 12.5 درهم / كلغ	بين 11و 12.5 درهم / كلغ
الكسكس	بين 11.75و 12 درهم / كلغ	بين 12 و 12.5 درهم / كلغ	بين 12 و 12.5 درهم / كلغ	بين 12 و 16 درهم / كلغ
البازلاء (الجلبانة)	بين 12 و 13 درهم / كلغ	بين 12.9 و 13 درهم / كلغ	بين 12.5 و 13 درهم / كلغ	بين 12.75 و 13 درهم / كلغ
الفول	بين 10 و 12 درهم / كلغ	بين 10 و 13.5 درهم / كلغ	بين 10 و 13.5 درهم / كلغ	بين 10 و 11.5 درهم / كلغ
الشعرية	بين 11.5 و 12 درهم / كلغ	بين 11.5 و 12 درهم / كلغ	بين 11.5 و 12 درهم / كلغ	بين 11.5 و 12 درهم / كلغ
العدس	بين 13 و 14 درهم / كلغ	بين 14 و 15.5 درهم / كلغ	بين 13 و 15.5 درهم / كلغ	بين 15 و 16 درهم / كلغ
الحمص	بين 14.75 و 15 درهم / كلغ	بين 15 و 16 درهم / كلغ	بين 14 و 16 درهم / كلغ	بين 16 و 17 درهم / كلغ
الفاصوليا الجافة	بين 15 و 16 درهم / كلغ	بين 16 و 17 درهم / كلغ	بين 14 و 17 درهم / كلغ	بين 14 و 15 درهم / كلغ
اللحوم الحمراء و البيضاء				
لحم الخروف (الغنمي)	بين 62.5 و 65 درهم / كلغ	بين 60 و 65 درهم / كلغ	بين 62.5 و 65 درهم / كلغ	بين 55 و 60 درهم / كلغ
لحم البقر (البقري)	65 درهم / كلغ	65 درهم / كلغ	بين 62.5 و 65 درهم / كلغ	بين 55 و 65 درهم / كلغ
لحم الماعز	بين 65 و 67.5 درهم / كلغ	بين 65 و 67.5 درهم / كلغ	بين 65 و 67.5 درهم / كلغ	بين 62.5 و 65 درهم / كلغ
دجاج مذبوح	بين 27 و 28 درهم / كلغ	بين 27 و 30 درهم / كلغ	بين 27 و 30 درهم / كلغ	بين 28 و 32 درهم / كلغ
دجاج حي	بين 13.5 و 15 درهم / كلغ	بين 14.5 و 15 درهم / كلغ	بين 16 و 17.5 درهم / كلغ	بين 16 و 16.5 درهم / كلغ
لاداند (الديك الحبشي)	بين 40 و 42.5 درهم / كلغ	بين 40 و 45 درهم / كلغ	بين 40 و 45 درهم / كلغ	بين 44 و 45 درهم / كلغ
البيض	بين 0.9 و 1 درهم للواحدة	بين 0.9 و 1 درهم للواحدة	بين 0.9 و 1 درهم للواحدة	بين 0.9 و 1 درهم للواحدة
الفواكه				
تفاح محلي	بين 11 و 12 درهم / كلغ	بين 10 و 12 درهم / كلغ	بين 10 و 12 درهم / كلغ	بين 10.5و 11 درهم / كلغ
تفاح مستورد	بين 16 و 20 درهم / كلغ	بين 16 و 20 درهم / كلغ	بين 16 و 20 درهم / كلغ	بين 16 و 20 درهم / كلغ
موز محلي	بين 8 و 12.5 درهم / كلغ	بين 8 و 9 درهم / كلغ	بين 9 و 10 درهم / كلغ	بين 8 و 9 درهم / كلغ
موز مستورد	بين 8 و 9 درهم / كلغ	بين 15 و 16 درهم / كلغ	بين 15 و 16 درهم / كلغ	بين 15 و 16 درهم / كلغ
الحامض	بين 5 و 6 درهم / كلغ	بين 5 و 6 درهم / كلغ	بين 5 و 6 درهم / كلغ	بين 5 و 6 درهم / كلغ
الماندرين (برتقال)	بين 2 و 3 درهم / كلغ	بين 4 و 5 درهم / كلغ	بين 4 و 5 درهم / كلغ	بين 4 و 5 درهم / كلغ
الفراولة	بين 18 و 20 درهم / كلغ	بين 15 و 20 درهم / كلغ	بين 15 و 17.5 درهم / كلغ	بين 12.5 و 13 درهم / كلغ

جلالة الملك يترأس جلسة عمل خصصت للميثاق الجديد للاستثمار

2022/02/16-2M

في ما يلي بلاغ من الديوان الملكي:

"ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم 16 فبراير 2022، بالإقامة الملكية ببوزنيقة، جلسة عمل خصصت للميثاق الجديد للاستثمار. وتأتي جلسة العمل هاته امتدادا للتوجيهات الملكية السامية المتضمنة في خطاب افتتاح البرلمان، الداعية إلى اعتماد، ميثاق تنافسي جديد للاستثمار في أسرع وقت. وخلال هذه الجلسة، تم تقديم عرض حول الخطوط الكبرى لمشروع الميثاق الجديد للاستثمار، بين يدي جلالة الملك ، من طرف الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية.

ويهدف المشروع، الذي يندرج في إطار روح وطموح النموذج التنموي الجديد، على الخصوص، إلى تغيير التوجه الحالي والذي يمثل فيه الاستثمار الخاص حوالي ثلث الاستثمار الإجمالي، فيما يمثل الاستثمار العمومي الثلثين. حيث يسعى إلى رفع حصة الاستثمار الخاص لتبلغ ثلثي الاستثمار الإجمالي في أفق 2035.

وتتمثل الأهداف الرئيسية المحددة في الميثاق الجديد للاستثمار، في إحداث مناصب الشغل، والنهوض بتنمية منصفة للمجال وتحديد القطاعات الواعدة ذات الأولوية بالنسبة للاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق، يضم مشروع الميثاق الجديد على الخصوص تدابير رئيسية للدعم تتكون من :

-تعويضات مشتركة لدعم الاستثمارات انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية، وأهداف النموذج التنموي الجديد وكذا الأولويات التي حددتها الحكومة؛

-تعويض مجالي إضافي يروم تشجيع الاستثمار في الأقاليم الأكثر هشاشة؛

-تعويض قطاعي إضافي يمنح تحفيزات بهدف إنعاش القطاعات الواعدة. كما ينص المشروع على اتخاذ إجراءات للدعم خاصة بالمشاريع ذات الطابع الاستراتيجي من قبيل صناعات الدفاع، أو الصناعة الصيدلانية في إطار اللجنة الوطنية للإستثمارات، إلى جانب تدابير خاصة للدعم موجهة إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، فضلا عن تدابير أخرى للنهوض بالاستثمارات المغربية بالخارج.

وأعرب جلالة الملك، نصره الله، عن تشجيعه للحكومة على العمل الذي أنجزته، وأعطى تعليماته السامية لإعداد تفاصيل تنزيل الميثاق الجديد للإستثمار . كما شدد جلالة الملك على الدور الريادي الذي يجب أن يضطلع به القطاع الخاص الوطني في هذا الورش، داعيا الحكومة إلى إشراك الفاعلين الخواص بشكل فعال، وضمنهم الاتحاد العام لمقاولات المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، في مسار تنزيل الميثاق. ومن جهة أخرى، ذك ر صاحب الجلالة بأن تجديد المقتضيات القانونية والتحفيزية يظل رهينا بحسن تنفيذها والتتبع المنتظم لتنزيلها على أرض الواقع، بهدف ضخ دينامية جديدة في الاستثمار الخاص وتكريس المملكة كأرض مميزة للاستثمار على المستويين الإقليمي والدولي.

حضر جلسة العمل هاته السيد عزيز أخنوش رئيس الحكومة، والسيد فؤاد عالي الهمة مستشار جلالة الملك، والسيد عبد الوافي لفتيت وزير الداخلية، والسيدة نادية فتاح العلوي وزيرة الاقتصاد والمالية، والسيد رياض مزور وزير الصناعة والتجارة، والسيد محسن جازولي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية."

FINANCEMENT DES ENTREPRISES:TAMWILCOM MET EN PLACE UNE PLATEFORME DÉDIÉE AUX TPE

Le360-31/01/2022

Tamwilcom lance une plateforme digitale dédiée aux entreprises. Baptisée «Fin-Créa», cette plateforme vise à faciliter l'accès au financement des entreprises. Cet article est une revue de presse tirée du journal Aujourd'hui Le Maroc.

Tamwilcom vient d'annoncer le lancement d'une nouvelle plateforme digitale dédiée à l'accès au financement, rapporte Aujourd'hui Le Maroc dans son édition de ce mardi 1er février. Cette plateforme est baptisée «Fin-Créa» et met en relation des porteurs de projets avec les banques partenaires. «Il s'agit d'un guichet 100% digital et gratuit destiné exclusivement aux TPE de moins d'un an, primo-accédants au financement bancaire et sollicitant un crédit d'investissement pouvant aller jusqu'à 2 millions de dirhams», explique le journal.

Notons que «Fin-Créa» a pour ambition de contribuer à renforcer les chances des TPE en phase de création d'obtenir le financement bancaire nécessaire au démarrage de leurs activités. Cette plateforme, d'abord lancée le 31 janvier 2022 au niveau de la région pilote de Tanger-Tétouan-Al Hoceima, sera par la suite élargie à l'ensemble du territoire national. «En accédant à la plateforme (www.fincrea.ma), le porteur de projet sera invité à détailler son business plan en ligne, en saisissant sur un canevas simplifié un ensemble d'informations concernant aussi bien son profil que son projet, explique la même source, ajoutant que les demandes de financement sont ensuite, après un premier traitement, publiées auprès de la banque choisie par le porteur de projet, pour examen et décision».

« La finalité de Fin-Créa est double: d'une part, la mise en relation du porteur de projet avec le partenaire banquier de son choix est facilitée et, d'autre part, le banquier disposera, grâce à cette plateforme, d'une base de prospection de projets qualifiés, en plus d'outils fonctionnels d'aide à la prise de décision», poursuit le quotidien. Soulignons que ce double objectif renforce la vocation de la plateforme «Fin-Créa» en tant que nouveau levier en faveur du développement de l'inclusion financière des TPE.

«Cette plateforme contribuera également à l'accélération de la réalisation des objectifs du Programme intégré d'appui et de financement de l'entrepreneuriat (Intelaka), ainsi que de ceux de la Stratégie nationale d'inclusion financière», indique Aujourd'hui Le Maroc. Force est de souligner que l'accès au financement demeure un problème majeur pour le développement des entreprises au Maroc, notamment les Très petites entreprises. Afin de faire face à ce problème, Tamwilcom, soutenu par l'Etat, a lancé ces dernières années plusieurs initiatives et mis en place des solutions innovantes.

LES TIC BOUDÉES PAR LES ENTREPRISES

Le360-01/02/2022

L'usage des nouvelles technologies de l'information dans les entreprises en 2019 et 2020 a été passé au crible par le HCP dans sa dernière note. Résultat: peut mieux faire… Cet article est une revue de presse tirée du quotidien Aujourd'hui le Maroc.

Le HCP pointe le retard numérique des entreprises, titre *Aujourd'hui le Maroc* dans son édition de ce 2 février. Dans sa dernière note, le HCP décrypte l'utilisation des nouvelles technologies de l'information (TIC) dans les entreprises en se basant sur les résultats de deux enquêtes: celle de 2019 auprès de 2.101 entreprises et celle de 2020 auprès de 3.600 entreprises.

D'après les observations du HCP, le taux d'accès à Internet des entreprises est de l'ordre de 81% pour les TPE, 97,9% pour les PME et 99,5% pour les GE en 2019. Néanmoins, les stratégies de transformation numérique divergent selon les branches d'activité. Par exemple, les industries électriques et électroniques prévoyaient, avant la crise du Covid-19, de renforcer leur développement numérique (21% en moyenne en 2021) alors que les entreprises industrielles ne comptaient pas dépasser, successivement, 3% et 4% en moyenne du total de l'investissement prévu en 2021 en termes de modernisation du matériel informatique et de digitalisation de leurs services, internes comme externes.

S'intéressant aux jeunes entreprises, le HCP assure que l'intégration des TIC est moins importante (notamment dans la gestion des ressources humaines, les échanges avec les administrations publiques ou avec les fournisseurs), comparativement aux entreprises plus anciennes. Le HCP explique également que les entreprises ont eu peu recours aux services externes d'informatique: seules 20% y ont fait appel en 2019 pour une question de stockage informatique et 18% pour l'hébergement de leurs bases de données.

Il ressort également de l'enquête du HCP que les entreprises sondées sont faiblement dotées de spécialistes en TIC, indiquant dans ce sens que 86% d'entre elles n'ont pas réussi à recruter des spécialistes en TIC entre 2016 et 2018. La raison évoquée? «Pour les 14% des entreprises qui ont déclaré des difficultés de recrutement, les exigences de salaires élevés, l'instabilité de ces profils dans le poste et le manque de certaines qualifications ont été les principales contraintes à l'embauche en matière de TIC», a souligné le HCP.

الميزان التجاري المغربي ينهي سنة 2021 بعجز 199 مليار درهم

هسبريس-2022/02/02

أفادت معطيات رسمية بأن العجز التجاري للمغرب بلغ نهاية سنة 2021 حوالي 199 مليار درهم، ما يمثل ارتفاعا قدره 25 في المائة مقارنة بسنة 2020.

وبحسب معطيات مكتب الصرف، فقد كان هذا العجز التجاري نتيجة استيراد المغرب ما قيمته 526 مليار درهم مقابل تصدير ما قيمته 326 مليار درهم.

وقد زادت الواردات خلال سنة 2021 بحوالي 103 مليار درهم، فيما ارتفعت الصادرات بحوالي 63 مليار درهم فقط.

وفي سنة 2020، كان العجز التجاري في حدود 159 مليار درهم، ما يعني أنه سجل ارتفاعا بـ40 مليار درهم خلال سنة 2021.

ويستفاد من المعطيات الرسمية لمكتب الصرف أن ارتفاع قيمة الواردات كانت نتيجة زيادة في جميع المنتجات، بدءا من المنتجات الطاقية ومواد التجهيز، وصولا إلى السيارات السياحية، إضافة إلى الأدوية والمنتجات الصيدلانية التي نمت بـ68 في المائة في علاقة باقتناء اللقاحات ضد فيروس كورونا.

كما سجلت الفاتورة الطاقية ارتفاعا كبيرا ناهز 51,6 في المائة بفعل الزيادة في توريدات المواد البترولية وارتفاع سعرها على المستوى الدولي.

على مستوى الصادرات، سجل قطاع السيارات 83 مليار درهم؛ إذ تم تصدير 358.745 سيارة في نهاية دجنبر مقابل 302.426 سيارة في دجنبر 2020، يليه الفوسفاط ومشتقاته بحوالي 79 مليار درهم.

أما مبيعات القطاع الفلاحي والصناعة الغذائية فقد حققت 68 مليار درهم، والنسيج والجلد 36 مليار درهم، في حين بلغت صادرات قطاع صناعة الطيران حوالي 15,4 مليار درهم.

خطة الانتعاش الاقتصادي ما بعد كوفيد-19 بالمملكة المغربية

ماروك 24-2022/02/03

تعد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، إحدى محاور خطة الانتعاش الاقتصادي لما بعد كوفيد -19، حسب الإصدار الثاني للتقرير السنوي لهذه الاستراتيجية.

وجاء في هذا التقرير، الذي أعدته الأطراف الفاعلة في الاستراتيجية، بتنسيق مع بنك المغرب ومديرية الخزينة والمالية الخارجية، أن "السلطات العمومية أدرجت الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي ضمن دعائم خطة الإنعاش الاقتصادي، إدراكا منها للدور الأساسي الذي تضطلع به هذه الدعائم في تمويل الاقتصاد وتعزيز القدرة على التكيف لدى الفاعلين والمواطنين."

ويؤكد التقرير أن هذه الاستراتيجية ستمكن من تنشيط الدائرة الاقتصادية من خلال إعادة ضخ المدخرات وتحسين آليات المساعدة والدعم المخصصة للأسر والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. كما ستعزز نشر الممارسات الجيدة من خلال إجراءات التكوين المالي والاتصال، وهو تحد رئيسي للتمكن من اتخاذ قرارات مالية عقلانية من حيث الاستهلاك والاستثمار وإدارة الأزمات.

وتشير الوثيقة، في هذا السياق، إلى أن الاستراتيجية مدعوة لتسريع دمج الشباب العاطلين عن العمل وإحياء الأنشطة المدرة للدخل والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة المتأثرة بالأزمة الصحية، مبرزا أن التمويل الأصغر، والعروض البنكية، على وجه الخصوص في إطار برنامج"Intelaka" ، بالإضافة إلى نماذج التمويل البديلة هي أدوات رئيسية لضخ الزخم في النمو الاقتصادي.

وفضلا عن ذلك، ينبغي تعزيز آليات الدعم، لا سيما لدعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة باتباع نهج قطاعي، مبرزا في هذا الصدد أنه سيتعين على الأطراف الفاعلة مواصلة مشاوراتهم لإرساء نموذج دعم في المتناول ومواءمته مع الفلاحين.

كما يتعين على هذه الاستراتيجية مواكبة إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، التي تهدف إلى حماية الشرائح الفقيرة والضعيفة من السكان من المخاطر المتعلقة بالمرض أو فقدان الوظيفة أو الشيخوخة.

وأضاف التقرير أنه من أجل تحسين تأثير هذا المشروع المجتمعي على الحد من الفقر، يجب على الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي تنفيذ تدابير محددة، لإنشاء قنوات شاملة، لا سيما من خلال إزالة الطابع المادي للتدفقات وتعزيز قدرات المواطنين من حيث إدارة الميزانية والادخار والاستثمار.

Intaliq by CGEM: nouveau coup de pouce pour les porteurs de projets

Finanaces News Hebdo-03/02/2022

Une nouvelle plateforme pour l'accompagnement des entrepreneurs vient de voir le jour.

«Intaliq by CGEM» sera complétée par la mise en place des «Académies de l'entrepreneur».

La Confédération générale des entreprises du Maroc (CGEM) a donné récemment le coup d'envoi de la plateforme «Intaliq by CGEM», dédiée à l'accompagnement des porteurs de projets et des entrepreneurs marocains dans la création, le développement et la gestion de leurs sociétés.

Réalisée avec l'appui financier de l'Union Européenne et la contribution de la région de CasablancaSettat, de la Fondation OCP et de la Banque mondiale, cette nouvelle plateforme digitale, disponible en arabe et en français via «www.intaliq.ma», se veut être un guichet unique destiné aux chefs d'entreprise pour s'informer, se former et se faire orienter. Younes Sekkouri, le ministre de l'Inclusion économique, de la Petite entreprise, de l'Emploi et des Compétences, a souligné que «l'innovation et l'entrepreneuriat ne sont plus des choix pour le Maroc, mais bien des déterminants de la *prospérité*».

Sekkouri a exprimé la prédisposition de son département à accompagner les initiatives en faveur de l'autoentrepreneur et de la petite entreprise comme priorités du programme gouvernemental. De son côté, le président de la CGEM, Chakib Alj, a relevé que «Intaliq by CGEM ambitionne d'établir une plateforme inclusive, puisqu'elle s'adresse aux jeunes porteurs de projets, aux startup et aux TPE de tous horizons».

«In fine, notre objectif est d'encourager l'entrepreneuriat, de donner envie aux Marocains de tout âge de se lancer, de poursuivre leur passion et de contribuer ainsi à la relance et à la croissance de notre économie, comme il est mentionné dans le rapport sur le nouveau modèle de développement. Le Maroc a aujourd'hui plus que jamais besoin que ses talents investissent, innovent et créent de la valeur ajoutée. C'est notre rôle de les soutenir», a déclaré Alj.

«*Intaliq by CGEM*» sera complétée par la mise en place des «*Académies de l'entrepreneur*». Il s'agit d'instituts de formation à l'entrepreneuriat, notamment à travers le mentoring, qui seront déployés sur plusieurs régions du Maroc, en partenariat avec le ministère de l'Inclusion économique, de la Petite entreprise, de l'Emploi et des Compétences.

دراسة مغربية توصي بالاستثمار في صناعات ذات قيمة مضافة عالية

هسبريس-2022/02/07

أشارت دراسة رسمية صادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية إلى أن الصناعات المغربية الأكثر اندماجا في سلاسل القيمة العالمية، هي المنتجات المعلوماتية والأجهزة الإلكترونية والبصرية، وتصنيع السيارات والنقل، إضافة إلى النسيج والألبسة.

وبحسب الدراسة الصادرة عن مديرية الدراسات والتوقعات المالية، فإن القطاعات الصناعية الثلاثة سالفة الذكر تسجل أعلى قيمة مضافة في الصادرات الوطنية، بحوالي 60,5 في المائة و51 في المائة و50 في المائة على التوالي، خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2018.

وتفيد معطيات الدراسة بأن المغرب ربح في ظرف 13 سنة حوالي 7,6 نقاط في مساهمة هذه القطاعات في سلاسل القيمة العالمية لتناهز سنة 46,7 في المائة، وهي مماثلة لما تسجله دول عدة مثل المكسيك ورومانيا وروسيا الشيلي، وأكثر من تركيا والبرازيل والهند.

وتعتمد مساهمة الدول في سلاسل القيمة العالمية على طبيعة الاقتصاد، وهي تعكس درجة اندماج الصادرات في شبكة إنتاج مجزأة على المستوى الدولي. ولا تعتبر زيادة المساهمة في سلاسل القيمة العالمية هدفا في حد ذاته، بقدر ما يتم الرهان على هذه المساهمة في نقل التكنولوجيا للتخصص في أنشطة أكثر إنتاجية مثل العديد من البلدان التي شرعت في عملية رفع قيمة صادراتها بالتركيز على قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى.

وبحسب خبراء وزارة الاقتصاد والمالية، فأن يكون معدل مساهمة دولة ما مرتفعا في سلاسل القيمة العالمية، يعني اعتمادا متزايدا للمقاولات الوطنية على الشركات الأجنبية، وهو ما يجعل البلد عرضة للصدمات الخارجية مثل الاضطرابات في الأنظمة الإنتاجية للبلدان الشريكة أو التغيرات في سياسة التجارة العالمية.

توصيات:

تؤكد الدراسة أن المغرب يتوفر على هامش تحرك مهم لرفع مساهمته في سلاسل القيمة المضافة لكنه لا يزال يواجه تحديا مزدوجا يتمثل في الانتقال إلى قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى، وإشراك المزيد من النسيج الإنتاجي المحلي في هذه السلاسل.

وشددت الدراسة على أن المغرب مدعو إلى بذل جهود إضافية لمواجهة تحديات التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني التي تتجلى أساسا في الاستثمار في الرأسمال الفكري، لأنه لا يساهم فقط في تحسين الإنتاج بل أيضا في تمييز المنتج النهائي للسلسلة وتعزيز وجوده في الشبكات العالمية.

ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، هناك ثلاثة أنواع رئيسية للرأسمال الفكري للمساهمة في سلاسل القيمة العالمية، وهي البيانات المحوسبة (البرمجيات وقواعد البيانات)، ورأسمال الابتكار من خلال البحث والتطوير وحقوق التأليف والنشر والعلامات التجارية، والمهارات الاقتصادية التي تتجسد في قيمة العلامة التجارية ومهارات في مجال التكنولوجيا والإدارة.

كما أوصت الدراسة بتعزيز التكامل على المستوى الإقليمي، وهو ما من شأنه أن يشكل نقطة انطلاق لتحقيق اندماج أفضل في سلاسل القيمة العالمية، إضافة إلى تكييف قانون العمل لتكون الشركات المغربية قادرة على مواكبة التغيرات في نشاطها الاقتصادي والتكيف مع مختلف الصدمات الخارجية.

إطلاق ثاني دفعة من برنامج "أوراش"

هسبريس- 2022/02/15

قالت رئاسة الحكومة إنه "على إثر انعقاد الاجتماع الثاني للجنة الإستراتيجية لبرنامج 'أوراش'، برئاسة عزيز أخنوش، رئيس الحكومة، تم الوقوف على مدى تقدم أشغال انطلاق المرحلة الأولى للبرنامج الخاصة بالأوراش العامة في العشر عمالات والأقاليم المستهدفة برسم الدفعة الأولى."

وأوضح بلاغ توصلت به هسبريس أنه "تم إطلاق الدفعة الثانية للعمالات والأقاليم المستهدفة في إطار الدفعة الثانية، وذلك طبقا لمضامين وتوجيهات منشور رئيس الحكومة رقم 03/2022 الخاص بتنزيل برنامج إحداث 250 ألف فرصة شغل مباشر في غضون سنتين في إطار أوراش عامة صغرى وكبرى مؤقتة."

وورد ضمن البلاغ أنه "بعد تثمين التقدم الملموس لتنزيل البرنامج في الأقاليم العشر الأولى، باشرت اللجنة بإطلاق الدفعة الثانية للأقاليم والعمالات المستهدفة، حيث تخص 28 إقليما وعمالة وهي الحسيمة وشفشاون ووزان وجرسيف وجرادة وبولمان وتاونات ومولاي يعقوب والخميسات وسيدي قاسم وسيدي سليمان وخنيفرة وبرشيد وسيدي بنور وشيشاوة والصويرة والرحامنة واليوسفية وورزازات وتنغير وزاكورة واشتوكة آيت باها وطاطا وسيدي إفني والسمارة وطرفاية وتزنيت وتاوريرت."

الإتحاد الأوربي يعلن استثمار 1.6 مليار يورو في الطاقة الخضراء بالمغرب

هسبريس-2022/02/07

أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية ، أورسولا فون دير لاين ، استثمار الاتحاد الأوربي 1.6 مليون يورو في قطاعات الانتقال الاخضر و الرقمي بالمغرب.

و قالت أورسولا على حسابها في "تويتر" : " يستثمر الاتحاد الأوروبي 1.6 مليار يورو في المغرب.هذه فرصة رائعة للانتقال الأخضر والرقمي. أتمنى أن نحقق مشاريع عظيمة معًا لصالح المغاربة".

و التقت المسؤولة الأوروبية برئيس الحكومة عزيز أخنوش في مقر رئاسة الحكومة بالمشور الملكي.

و صرحت أورسولا خلال ندوة صحفية، رفقة رئيس الحكومة عزيز أخنوش، أن المغرب هو الشريك الاقتصادي الرائد للاتحاد الأوروبي في إفريقيا ، مضيفةً : " لنذهب أبعد من ذلك ، مع شراكتنا الخضراء من أجل التنمية المستدامة."

و تابعت : "إننا نعمل على تطوير تعاون أخضر بين المغرب والاتحاد الأوروبي. إنه المشروع الأول الذي ننفذه مع دولة شريكة والذي سيسمح لنا بمعالجة تطوير طاقتنا الخضراء بشكل مشترك."

وأوضحت رئيسة المفوضية الأوروبية أن من بين القضايا التي تمت مناقشتها مع المسؤولين المغاربة ، هناك تعزيز التعاون الرقمي الواسع الذي يعود بالفائدة على شركات الطرفين.

من جهته ، أكد رئيس الحكومة عزيز أخنوش، أن المغرب "شريك استراتيجي للاتحاد الأوروبي" ، مشيراً إلى أن الطرفين سيعملان معا "لتعزيز هذه العلاقة"، مشيرا إلى خطة الحكومة الطموحة للحماية الاجتماعية ، مؤكدا على أهميتها بالنسبة للمغاربة ، وتحديداً في أزمة كوفيد19.

Transformation digitale: un puissant levier de croissance

Finances News Hebdo-12/02/2022

Une entreprise peut utiliser la transformation digitale afin d'automatiser une pléthore de process et gagner en compétitivité.

Le niveau de digitalisation d'une entreprise ne serait pas forcément corrélé à la taille ou au secteur d'activité.

La digitalisation des entreprises marocaines est un sujet crucial. Pour preuve, le haut- commissariat au Plan (HCP) a rendu public récemment un document portant sur l'intégration des TIC dans les entreprises marocaines. La nouvelle publication est parue quelques jours après le lancement en grande pompe de la marque «Morocco Tech». Ces deux faits constituent des prétextes amplement légitimes pour solliciter l'avis des experts sur le rythme de digitalisation des entreprises marocaines. Sachant que celles-ci sont contraintes de surmonter une concurrence de plus en plus âpre aussi bien au Maroc qu'à l'international.

«Le rythme de digitalisation des entreprises marocaines est à deux vitesses», confie Hicham Iraqi Houssaini, Directeur général de SAP Afrique francophone, une entité qui aide les entreprises à être «intelligentes». C'est-à-dire faire de l'utilisation de leurs données une force pour remplir plus vite leurs objectifs en prenant moins de risques. L'expert, fort d'un retour d'expérience édifiant, explique qu'il existe au Maroc des entreprises très avancées en la matière, généralement celles tournées vers l'international, et d'autres qui accusent un retard avéré en matière de digitalisation. Khalid Raji, directeur associé chez Univers AP, qui partage l'avis exprimé par Hicham Iraqi Houssaini, apporte une nuance de taille.

«Certaines entreprises considèrent la digitalisation comme un vrai projet de transformation, générateur de croissance et développement. Pour d'autres, le digital n'est qu'un sujet de tendance. Le niveau de digitalisation n'est pas forcément corrélé à la taille ou au secteur d'activité. Il est davantage lié à la stratégie et à la culture de l'entreprise», fait-il savoir. Des gains de production avérés Au sujet des gains réels générés par la transformation digitale, Hicham Iraqi Houssaini souligne qu'«une entreprise peut s'appuyer sur la transformation digitale afin d'automatiser une pléthore de process et gagner en compétitivité.

L'exemple à citer est l'utilisation des RPA (Robotic Automatisation Process) pour le remplacement des tâches répétitives, l'amélioration de la productivité et la réduction de la marge d'erreurs», soutient le lauréat de l'EMI et ancien patron de Microsoft Maroc. Et de schématiser : «L'élaboration d'un SI performant permet à une entreprise de tirer profit de l'innovation générée par l'intelligence artificielle. A titre illustratif, aujourd'hui, il existe des SI dédiés au capital humain, capables de proposer, en fonction de plusieurs paramètres, des candidatures pour de futurs postes à pourvoir. Et ce, avec la possibilité de suggérer des formations pour les profils proposés». Pour Khalid Raji, la transformation digitale doit être l'émanation de la volonté de l'entreprise. Sachant que celle-ci doit être en mesure d'appréhender les gains susceptibles de provenir du changement opéré par la transformation digitale.

«Chaque société a son histoire. En conséquence, nous ne proposons pas les mêmes solutions à toutes les entreprises. D'où la pertinence du partenariat avec SAP qui couvre plus de 4.000 solutions portant sur la majeure partie des secteurs d'activité», confie le directeur associé d'Univers AP. Selon lui, il existe plusieurs success-stories d'entreprises accompagnées qui ont réussi leur transformation digitale, avec à la clef des résultats probants. A ce titre, il y a lieu de citer TDM Aerospace, leader dans la fabrication des tubes et des canalisations aéronautiques et fournisseur N°1 de Boeing. L'autre exemple est le Groupe Zine Capital Invest, qui évolue, entre autres, dans les domaines de l'agro-industrie, la distribution et la logistique.

توقيع اتفاقية إطار لتعزيز التكوين في القطاعات الصناعية

موقع وزارة الصناعة و التجارة -2022/02/15

تم يوم الثلاثاء 15 فبراير بالرباط، توقيع اتفاقية إطار لتعزيز تكوين المهندسين والأطر المتوسطة والتقنيين العالين بمختلف القطاعات الصناعية، من طرف كل من وزير الصناعة والتجارة، السيد رياض مزُّور، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، السيد عبد اللطيف ميراوي، ورئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، السيد شكيب لعلج، فضلا عن رئيس الجمعية المغربية لصناعة وتركيب السيارات، السيد عبد المؤمن الحكيم، ورئيس تجمُّع الصناعات المغربية للطيران والفضاء، السيد كريم الشيخ.

وهذه الاتفاقية، التي هي ثمرة دراسة أطلقتها وزارة الصناعة والتجارة بدعم من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وبشراكة مع الأطراف الموقعة المذكورة، تعمل على تسخير الشراكة بين القطاعين العام والخاص لخدمة التكوين المتلائم مع الاحتياجات المتنامية والبالغة الدقة للمُصَنّعين على مستوى الكفاءات المتخصصة.

وعلاوة على تأهيل التكوين الحالي، فهذه الاتفاقية تستهدف الإدماج التدريجي لوحدات التكوين في المهارات الشخصية، والإنتاج المستدام أو الخالي من الكربون وفي الصناعة 4.0، مع إشراك المُصَنّعين في تحسين العرض التكويني للجامعات، وبالخصوص بالنسبة لقطاعَي السيارات والطيران.

وصرح السيد مزُّور في هذا الشأن بأننا " مَدِينون بازدهار صناعتنا للموارد البشرية. لقد وضع صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، التكوين في صُلب الأولويات الوطنية بهدف تزويد بلدنا بالكفاءات القادرة على رفع تحديات المنافسة العالمية وتعزيز سيادتنا الصناعية. وتستجيب هذه الاتفاقية لهذا الهدف ولتوصيات النموذج التنموي الجديد الذي تسهر الحكومة على تطبيقه". وأكد أيضا على الأهمية التي تكتسيها الشراكة الجديدة بين القطاعين العام والخاص على مستوى "إحداث مناصب الشغل بفضل تكوين – بحسب المَقَاس – على المستوى التقني والتدبيري وعلى مستوى المهارات الشخصية المنتظرة من مهندسي وأُطر وتقنيي الغد. ومع الترشيد الأمثل للتعليم العالي –التشغيل، سيكون شبابنا أكثر وأفضل انخراطا في تنمية وتحديث صناعتنا."

وصرح السيد عبد اللطيف ميراوي « لقد أطلقنا ورش تحول متعدد الأبعاد، يهدف بالأساس إلى الارتقاء بجودة منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وتعزيز مساهمتها بشكل فعال في تنمية بلادنا. وتبقى الغاية الأساسية من هذا المشروع المهيكل هي إعداد رأسمال بشري بمؤهلات عالية تلبي بشكل أفضل الاحتياجات الحالية والمستقبلية لمختلف قطاعات لاقتصاد الوطني. وتأتي الاتفاقية التي يتم إبرامها اليوم في انسجام مع هذا التوجه والتي من شأنها المساهمة في توطيد التعاون بين منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والقطاعات الإنتاجية تعزيزا لتنافسية وجاذبية الاقتصاد الوطني » .

وفي إطار هذه الاتفاقية، تتعهد وزارة التعليم العالي بتعبئة الجامعات لتكوين المهندسين والأطر المتوسطة والتقنيين العالين، طبقاً للاحتياجات الخاصة التي يُعبّر عنها المصنِّعون عبر الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وتركيب السيارات والجمعية المغربية لصناعة وتركيب السيارات والجمعية المغربية لصناعة وتجمُّع الصناعات المغربية للطيران والفضاء. والهدف المُتوخّى هو سد الفجوة الكمية والنوعية على مستوى تكوين المهندسين والأطر المتوسطة والتقنيين العالين بحلول عام 2025، وهذا من خلال ملاءمة محتويات التخصصات الحالية المتعلقة بـ 10 تخصصات كلية بالنسبة للمهندسين، و8 تخصصات كلية بالنسبة للتقنيين العالين والأطر المتوسطة وإحداث 13 تخصصا في المهن الجديدة للصناعة.

وعليه، ستعمل هذه الوزارة على زيادة الحجم المخصص لجوانب المهارات الشخصية وإدماج وحدات التكوين المتعلقة بالصناعة 4.0 والإنتاج المستدام أو الخالي من الكربون. ولبلوغ هذا المَرام، ستَحثُّ الجامعات بالخصوص على إشراك الفاعلين الصناعيين وممثليهم (الاتحاد العام لمقاولات المغرب، والجمعية المغربية لصناعة وتركيب السيارات وتجمُّع الصناعات المغربية للطيران والفضاء) في تصميم برامج التكوين مع تيسير الشراكات بين المقاولات والجامعات لإحداث التخصصات.

أما بالنسبة للاتحاد العام لمقاولات المغرب والجمعية المغربية لصناعة وتركيب السيارات وتجمُّع الصناعات المغربية للطيران والفضاء، فيتعهدون بإبرام اتفاقيات خاصة مع الجامعات لتكوين تخصصات محددة، طبقاً لاحتياجاتهم (مع تحيين سنوي)، والإسهام في تحسين برامج التكوين وإدماج الخريجين في المقاولات التي يمثلونها. كما يتعهدون، من بين أمور أخرى، بإشراك المقاولات في تصميم برامج التكوين.

ومن جانبها، تلتزم وزارة الصناعة والتجارة بتعبئة الفاعلين الصناعيين وممثليهم (الاتحاد العام لمقاولات المغرب والجمعية المغربية لصناعة وتركيب السيارات وتجمُّع الصناعات المغربية للطيران والفضاء) لإبرام اتفاقيات خاصة مع الجامعات والإسهام في تصميم وتفعيل البرامج التكوينية. ولهذه الغاية، ستعمل على تيسير الشراكة بين الفاعلين الخواص ووزارة التعليم العالي / الجامعات، لإحداث التخصصات.

وسيتم تفعيل هذه الاتفاقية الإطار في إطار اتفاقيات محددة ستُبرم بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب والجمعية المغربية لصناعة وتركيب السيارات وتجمُّع الصناعات المغربية للطيران والفضاء والجامعات.

أزمة كورونا تتسبب في إنخفاض أسعار العقار في المغرب بنسبة 3.2 في المائة

زنقة 20- 2022/02/19

انخفض مؤشر أسعار الأصول العقارية خلال سنة 2021، بنسبة 3,2 في المائة، حسب ما أفاد به بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

وأوضحت المؤسستان، في مذكرة حول التوجه العام لسوق العقار برسم الربع الرابع من سنة 2021، أن هذا التراجع في الأسعار يعزى إلى انخفاض أسعار الأصول السكنية بنسبة 4 في المائة، والقطع الأرضية بـ 1,7 في المائة، والعقارات ذات الاستعمال المهني بـ 4,3 في المائة.

وأضاف المصدر ذاته أن مجموع المعاملات، في المقابل، سجلت ارتفاعا بنسبة 32,8 في المائة خلال السنة الفارطة، وذلك عقب سنة 2020 التي طبعتها تداعيات (كوفيد-19)، مشيرا إلى أن هذا الارتفاع يعكس ارتفاعا بـ26.1 في المائة بالنسبة للعقارات السكنية، وبـ50.1 في المائة للقطع الأرضية، وكذا بـ45.9 في المائة بالنسبة للعقارات ذات الاستعمال المهني.

وأبرزت المذكرة أنه خلال الربع الرابع من 2021، تراجع مؤشر أسعار الأصول العقارية، على أساس سنوي، بنسبة 6 في المائة، مشيرة إلى أن التراجع شمل كافة الفئات؛ حيث تراجعت أسعار الأصول السكنية بـ 7.6 في المائة، والقطع الأرضية بـ 3.7 في المائة، والعقارات ذات الاستعمال المهني بـ 5.2 في المائة.

الحكومة تتخذ حزمة إجراءات للحد من ارتفاع أسعار بعض المواد الإستهلاكية

زنقة 20- 2022/02/22

أعلنت وزارة الاقتصاد والمالية، اليوم الثلاثاء أن الحكومة اتخذت عدة إجراءات للحد من وقع ارتفاع أسعار بعض المواد الاستهلاكية في السوق الداخلية.

وتتجلى هاته الإجراءات، حسب بلاغ الوزارة، بالرغم من تكلفتها على ميزانية الدولة، في الاستمرار في دعم أسعار الدقيق الوطني للقمح اللين والسكر وغاز البوطان، بالإضافة إلى تعليق الرسوم الجمركية على واردات القمح اللين والصلب والقطاني.

وفي ما يخص القمح اللين، والذي يشكل حوالي 80 بالمائة من الاستهلاك الوطني من جميع أنواع الحبوب، والتي يتم تغطية جزء من الحاجيات الوطنية الخاصة به عن طريق الاستيراد، فقد بادرت الحكومة، بالإضافة إلى تعليق الرسوم الجمركية المطبقة عليه ابتداء من فاتح نونبر 2021 والتي كانت تبلغ 135 بالمائة، إلى منح تعويض جزافي على واردات هذه المادة بلغ معدله خلال الفترة الممتدة فقط من نونبر 2021 الى فبراير 2022 حوالي 83 درهم عن كل قنطار مستورد.

وخلص البلاغ إلى أن هذه الإجراءات مكنت من الحفاظ على أسعار دقيق القمح اللين في مستوياتها الحالية وبالتالي استقرار الخبز العادي من دقيق القمح اللين.

الحكومة تمنح مليار درهم لدعم مؤسسات الإيواء السياحي

زنقة 20- 2022/02/22

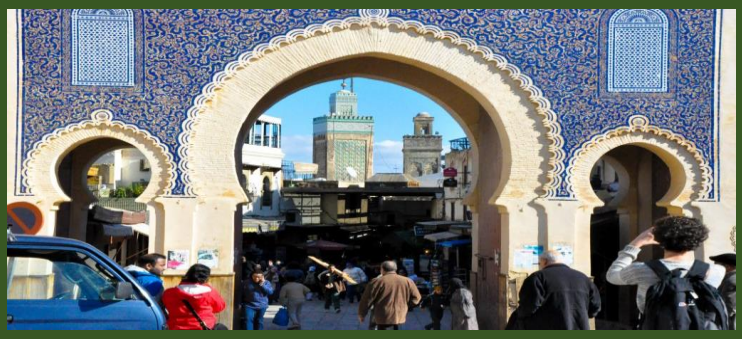

أطلقت وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني طلب إبداء الاهتمام لإحصاء مؤسسات الإيواء السياحي الراغبة في الاستفادة من الدعم المالي للدولة.

وأوضح بلاغ للوزارة، أن إطلاق طلب إبداء الاهتمام تم في 21 فبراير 2022 من أجل إحصاء مؤسسات الإيواء السياحي الراغبة في الاستفادة من الدعم المالي للدولة، والذي خصصت له الحكومة مبلغ مليار درهم بغية مساندتها على المستوى المالي وتمكينها من استئناف أنشطتها بسرعة.

وأضاف البلاغ، أنه تم الاتفاق على منهجية ومقاربة تنفيذ هذا الإجراء المتعلق بالدعم المالي للدولة لمؤسسات الإيواء السياحي بتشاور وتنسيق وثيقين مع الأطراف المعنية ولاسيما وزارة الاقتصاد والمالية والمهنيين.

ويستهدف هذا الدعم مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة، ويتعلق بتقديم إعانة ترمي إلى تحسين جودة العرض وجودة الخدمات المقدمة.

وأشار المصدر ذاته، إلى أن منح هذه الإعانة يتم في حدود 10 في المائة من رقم المعاملات الذي حققته المؤسسة المعنية برسم سنة 2019، على ألا تتجاوز سقف الإعانة 10 ملايين درهم، مبرزا أنه تم إسناد تدبير هذا الدعم الحكومي إلى الشركة المغربية للهندسة السياحية.

وتابع البلاغ أنه يمكن لمؤسسات الإيواء السياحي الحصول على ملف طلب إبداء الاهتمام وذلك عبر تقديم طلب بسيط للشركة المغربية للهندسة السياحية على العنوان الإلكتروني support-eht@smit.gov.ma المخصص لهذا الغرض.

وستمكن النتائج المحصل عليها، على أساس تقييمات اللجان المحلية وأخذا بعين الإعتبار لمجموعة من المعايير وشروط الإنتقاء، من ترتيب طلبات الدعم حسب الجهة والفئة المستفيدة.

وخلص البلاغ إلى أن الحكومة كانت قد أقرت مخططا استعجاليا هاما بقيمة ملياري درهم لدعم القطاع السياحي بهدف مواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد والتخفيف من آثارها.

L'Asmex et l'Ompic renforcent leur collaboration en faveur des exportateurs

Le Matin.ma-21/02/2022

L'Association marocaine des exportateurs du Maroc (Asmex) et l'Office marocain de la propriété industrielle et commerciale (Ompic) renforcent leur collaboration. Les deux partenaires ont mis à jour leur convention de partenariat en faveur des exportateurs marocains. Objectif : mieux les servir notamment dans le cadre de leur sensibilisation sur le volet de la propriété industrielle comme le dépôt de marques, les brevets, les dessins et modèles, accompagnant l'offre des produits et services exportables. Lors d'une réunion entre l'Asmex et l'Ompic, il a été convenu de l'organisation de rencontres régulières de concertation autour de sujets et de problématiques rencontrées par les exportateurs dans le domaine de l'intervention de l'Ompic, mais aussi le recueil de propositions à intégrer dans le cadre de l'amendement de la loi 17-97 relative à la propriété industrielle pour tenir compte des innovations et évolutions technologiques comme le Metaverse.

Voici les produits dont les prix ont augmenté

leSiteInfo-22/02/2022

L'indice des prix à la consommation (IPC) a enregistré une hausse de 3,1% au cours du mois de janvier 2022, comparé au même mois de l'année précédente, indique le Haut-commissariat au plan (HCP).

Cette progression résulte de la hausse de l'indice des produits alimentaires de 4,3% et de celui des produits non alimentaires de 2,3%, explique le HCP dans une note d'information relative à l'IPC du mois de janvier 2022. Pour les produits non alimentaires, les variations vont d'une baisse de 0,2% dans la « communication » à une hausse de 5,9% dans le « Transport », ajoute la même source. Par rapport à décembre 2021, l'IPC a connu, au cours de janvier 2022, une stagnation qui résulte de la baisse de 0,1% de l'indice des produits alimentaires et de la hausse de 0,1% de l'indice des produits non alimentaires.

Les hausses des produits alimentaires observées entre décembre 2021 et janvier 2022 concernent principalement le pain et céréales » avec 1,9%, les « huiles et graisses » (0,8%) et les « eaux minérales, boissons rafraichissantes, jus de fruits et de légumes » (0,3%), relève le HCP, notant qu'en revanche, les prix ont diminué de 4,4% pour les « légumes », de 0,6% pour les « viandes » et de 0,5% pour les « Fruits ». Pour les produits non alimentaires, la hausse a concerné principalement les prix des « tabacs » avec 3,5% et des « carburants » avec 1,1%. Les hausses de l'IPC ont été enregistrées à Casablanca avec 0,5%, à Kénitra avec 0,4%, à Agadir et Tétouan avec 0,2% et à Rabat, Tanger, Laâyoune et Errachidia avec 0,1%, alors que les baisses les plus importantes ont été enregistrées à Safi avec 1,2%, à Beni-Mellal avec 0,7% et à Fès et Marrakech avec 0,4%, relève le HCP.

Dans ces conditions, l'indicateur d'inflation sous-jacente, qui exclut les produits à prix volatiles et les produits à tarifs publics, aurait connu au cours du mois de janvier 2022 une hausse de 0,3% par rapport au mois de décembre 2021 et de 3,2% par rapport au mois de janvier 2021.

وزارة الاقتصاد والمالية: " الأنشطة الاقتصادية تشهد عودة تدريجية إلى وضعها الاعتيادي"

أحداث أنفو – 2022/02/23

كشفت مديرية الدراسات والتوقعات المالية، التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية، بأن الأنشطة الاقتصادية تشهد عودة تدريجية إلى وضعها الاعتيادي في سياق دولي مضطرب، مشيرة في مذكرتها للظرفية لشهر فبراير 2022، إلى أنه على الصعيد الوطني، كان الموسم الفلاحي2020-2021 استثنائيا ومكن من تحقيق ارتفاع كبير في القيمة المضافة الفلاحية (+ 17.7 في المئة خلال الربع الثالث من عام 2021).

وأضاف ذات المصدر أنه "إذا كانت سنة 2022 تبدو صعبة بالنسبة لهذا القطاع، فإن هذا الأخير ستتم مواكبته من خلال برنامج لدعم الفلاحين ومربي المواشي المتضررين، وذلك من أجل التخفيف من آثار ضعف التساقطات المطرية والتخفيف من تأثيرها على النشاط الاقتصادي."

وأوضحت المديرية، فيما يتعلق بالأنشطة غير الفلاحية، أن ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الثانوي (+ 6.9 في المئة خلال الربع الثالث من عام2021)، مدعوما بتدابير الإقلاع، كان ملحوظا، مبرزة التطور القوي لقطاعات تمكنت من بلوغ مستويات ما قبل الأزمة، كقطاع البناء والأشغال العمومية والطاقة الكهربائية والصناعات التحويلية، موازاة مع الحفاظ على التطور الإيجابي لقطاع الصناعة الاستخراجية.

أما بالنسبة للقطاع الثالث، فقد كان أداء جميع فروع الأنشطة جيدا باستثناء قطاع النقل الجوي وقطاع السياحة، الذي استفاد من إجراءات للدعم.

وفي ما يتعلق بالطلب المحلي، واصل الاستهلاك نموه في متم سنة 2021 مدعوما بالاتجاه الإيجابي لدخل الأسر، بفضل النتيجة الممتازة للموسم الفلاحي، والدينامية الملحوظة لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج(+ 36.8 في المئة في نهاية عام 2021)، وانتعاش خلق فرص الشغل (+ 197 ألف فرص شغل مدفوعة الأجر في عام 2021)، وتحسن قروض الاستهلاك.

وقد تم تسجيل هذا الأداء في سياق تضخم معتدل (+ 1.4 في المئة في متم سنة 2021 واستقرار في يناير 2022 على أساس شهري).

وسجلت مديرية الدراسات والتوقعات المالية أن ارتفاع أسعار بعض السلع الاستهلاكية يعزى أساسا إلى الاضطرابات التي تعتري سلسلة التوريد، وارتفاع أسعار المواد الأساسية وأسعار المنتجات الطاقية في السوق الدولية مشيرة إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتخفيف تأثيرها على المستوى الوطني.

من جهة أخرى، واصل الاستثمار انتعاشه، كما يتضح ذلك من تعزيز واردات معدات التجهيز وإيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق المقاولات (+ 23.3 في المئة في سنة 2021)، وذلك بموازاة مع المجهود المتواصل للاستثمار العمومي.

وبخصوص التجارة الخارجية، أشارت المديرية إلى أن الصادرات سجلت مستوى قياسيا في متم 2021 (زهاء 330 مليار درهم في متم2021). ويشمل هذا الارتفاع كافة الأنشطة، وخاصة قطاعات الفوسفات ومشتقاته، والسيارات، والفلاحة، والصناعة الغذائية، والإلكترونيات، والصناعات الدوائية، التي تجاوزت مستويات ما قبل الأزمة.

كما واصلت الواردات منحاها التصاعدي، معززة بذلك العجز التجاري، الذي لا يزال مع ذلك عند مستوى أدنى مما كان عليه قبل الأزمة.

وعلى صعيد المالية العمومية، يظهر تنفيذ قانون المالية في متم يناير 2022 عجزا في الميزانية بقيمة 467 مليون درهم، وهو ناتج بشكل خاص عن زيادة النفقات الإجمالية بمعدل أسرع من الإيرادات العادية.

وفي ما يتعلق بتمويل الاقتصاد، تباطأ نمو القروض البنكية إلى زائد 3 في المئة في متم دجنبر 2021، وذلك جراء تباطؤ القروض الممنوحة للقطاع غير المالي والقروض المقدمة للقطاع المالي.

Généralisation du programme gouvernemental “Awrach” à l'ensemble du territoire

Maroc Hebdo -01/03/2022

Le programme Awrach sera généralisé à l'ensemble du territoire national ce 1er mars 2022, a annoncé, lundi 28 février 2022, le cabinet du Chef de gouvernement dans un communiqué. Le lancement de la troisième et dernière phase de ce programme, donné lors d'une réunion du comité stratégique présidée par le Chef du Gouvernement, Aziz Akhannouch, concerne les provinces et préfectures de Fahs-Anjra, Larache, Tanger-Assilah, Tétouan, Berkane, Driouch, Nador, Oujda-Angad, Meknes, Fès, Ifrane, Sefrou, Taza, Kénitra, Rabat, Salé, Skhirat-Temara, Béni Mellal, Fkih Ben Salah, Khouribga. Il concerne également Ben Slimane, El Jadida, Casablanca, Mediouna, Mohammedia, Settat, El Kelaâ des Sraghna, Marrakech, Safi, Midelt, Agadir Ida-Outanane, Inezgane-Aït Melloul, Assa-Zag, Guelmim, Tan-Tan, Boujdour, Laâyoune, Ousserd.

Le programme Awrach cible les personnes ayant perdu leur travail à cause de la pandémie du Covid-19 ou ayant des difficultés à accéder au marché du travail et qui sont inscrites à l’ANAPEC en tant que chercheurs d’emploi ainsi que les secteurs et les entreprises touchés par la pandémie de Covid-19.

Lors de la réunion du comité stratégique, M. Akhannouch a mis en exergue l'importance de ce programme innovant mis en place par le gouvernement, et qui vise à améliorer l'employabilité, renforcer les chances d’insertion professionnelle et créer des postes d’emploi directs, saluant la mobilisation et l’implication de tous les acteurs concernés, appelant à renforcer les efforts pour mettre en œuvre ce programme.

Au niveau des chantiers publics temporaires, la primature fait état de la tenue des rencontres dans l'ensemble des provinces et préfectures avec la formation de plus de 500 responsables provinciaux sur le programme.

Aussi, des formulaires des appels à projets ont été élaborés pour sélectionner les coopératives et les associations qui vont réaliser les chantiers temporaires et la tenue des réunions des comités provinciaux d’Awrach pour procéder au lancement des projets.

Pour sa part, le ministre de l'Inclusion économique, de la petite entreprise, de l'emploi et des compétences, Younes Sekkouri a donné une présentation détaillée sur l’avancement de l'exécution du programme, en particulier sur les chantiers de l’inclusion durable, les chantiers publics temporaires. Le système de gouvernance du programme vise à garantir la transparence et l’égalité des chances à travers les appels à projets initiés par les comités régionaux et provinciaux basés sur des règles et critères rigoureux pour sélectionner les entreprises, les coopératives et les associations.

Lancé le 12 janvier 2022 et financé à hauteur de 2,25 milliards de dirhams, le programme Awrach est un programme gouvernemental aux objectifs ambitieux, notamment la création de 250.000 emplois directs durant la période 2022-2023.

Registre central du commerce: une dynamique enregistrée en 2021

Le360-27/02/2022

L’OMPIC note une nette amélioration en 2021. Il est question d’une progression des demandes de titres de propriété industrielle, ainsi que des activités liées au registre central du commerce par rapport à 2020. Cet article est une revue de presse tirée du quotidien Aujourd’hui le Maroc.

Dans son bilan de l’année 2021, l’Office marocain de la propriété industrielle et commerciale (OMPIC) fait état d’une augmentation du nombre de demandes de titres de propriété industrielle et d’activités liées au registre central du commerce par rapport à l’année 2020 et à la situation en 2019, soit avant la pandémie de Covid-19, rapporte Aujourd’hui le Maroc dans son édition de ce 28 février.

Aussi, en mot d’ouverture du bulletin de la propriété industrielle et commerciale de l’OMPIC, le ministre de l’Industrie et du Commerce, Ryad Mezzour, a exprimé sa fierté au vu «de la capacité de nos entreprises à relever les défis liés à la pandémie» et «de la dynamique enclenchée pour créer de la valeur et contribuer au développement économique de notre pays».

Dans le détail, 17.820 demandes d’enregistrement de marques ont été comptabilisées en 2021, représentant une hausse de 16%. Du côté des dessins modèles industriels, leur nombre s’élève à 4.404, en amélioration de 12%. Quant aux demandes de brevets d’invention, elles sont au nombre de 2.804, dont 255 demandes d’origine marocaine.

Pour les nouvelles entreprises immatriculées au registre du commerce, l’OMPIC annonce le chiffre de 104.48 en 2021 (dont 72 227 entreprises personnes morales), soit un bond de 23% comparé à la même période en 2020 (+31% et 56% SARLAU contre 43,6% de SARL).

Par répartition géographique, Casablanca-Settat capte la majorité des créations d’entreprises morales nouvellement immatriculées à hauteur de 34%. Elle est suivie de Rabat-Salé-Kénitra (15%), Tanger-Tétouan-Al Hoceima (11%) et Marrakech-Safi (10%).

Pour ce qui est des créations d'entreprises individuelles, l’OMPIC révèle 32.521 nouvelles immatriculations, soit +9% par rapport à 2020. Parmi ces créations, 4.809 ont été comptabilisées à Tanger-Tétouan-Al Hoceima, 4.352 à Rabat-Salé-Kénitra et 3.828 à Casablanca-Settat. L’OMPIC fait également savoir qu’elle a délivré 135.118 certificats négatifs en 2021.

Nadia Fettah s'entretient avec le ministre koweïtien des Finances

LE MATIN-02/02/ 2022

Mme Nadia Fettah Alaoui, ministre de l'Economie et des Finances, a eu, mardi 01 février au Koweït, des entretiens avec le ministre koweïtien des Finances, ministre d'Etat chargé des Affaires économiques et de l'Investissement, M. Abdelouahab Errachid, portant sur les moyens de renforcer la coopération entre les deux pays.

Selon un communiqué du ministère koweïtien des Finances, relayé par l'Agence de presse ''KUNA'', les deux parties ont salué, à cette occasion, les relations solides existant entre les deux pays frères et fait part de leur souci d'activer les moyens de renforcer la coopération bilatérale dans les différents domaines.

Les deux parties ont également évoqué, lors de cette rencontre, l'impact de la pandémie de Covid-19 sur la situation économique et les mesures prises par les deux pays pour atténuer les effets économiques qui en résultent.

La même source ajoute que les deux responsables ont mis l'accent sur la nécessité de développer la coopération dans les domaines économiques.

Haute Commission mixte maroco-qatarie : Signature de six accords et mémorandums d'entente

MAP-07/02/ 2022

Le Maroc et le Qatar ont signé, lundi à Doha, six accords et mémorandums d'entente dans différents secteurs à l'occasion de la tenue dans la capitale qatarie de la 8ème session de la Haute commission mixte.

Ces accords, signés lors de cette rencontre présidée par le Premier ministre qatari et ministre de l'Intérieur Cheikh Khalid Bin Khalifa Al Thani, et le Chef du gouvernement, Aziz Akhannouch, concernent des mémorandums d'entente sur la coopération dans les domaines des Habous et des Affaires islamiques, le Tourisme et des Activités commerciales entre l'État du Qatar et le Royaume du Maroc, ainsi que le contrôle financier entre le Bureau d'audit de l'État du Qatar et la Cour des comptes marocaine.

Les accords signés concernent également le 5ème programme exécutif de l'accord de coopération culturelle et artistique (2022-2025), le 3ème programme exécutif dans le domaine de la jeunesse (2023-2024) ainsi que le 2ème programme exécutif de coopération dans le domaine des Sports (2022-2023).

Au cours de cette session, reportée en raison des conditions sanitaires imposées par la Covid-19, les délégations des deux pays entendent explorer de nouvelles voies pour développer les relations entre l'État du Qatar et le Royaume du Maroc, traduisant la volonté des dirigeants des deux pays, SM le Roi Mohammed VI et Son Altesse Cheikh Tamim Bin Hamad Al-Thani, l'Émir du Qatar, de répondre aux aspirations des deux peuples frères.

La délégation marocaine, qui a pris part à cette rencontre, comprend le ministre des Affaires étrangères, de la Coopération africaine et des Marocains résidant à l'étranger, Nasser Bourita, la ministre du Tourisme, de l'Artisanat et de l'Économie sociale et solidaire, Fatima Zahra Ammor, le ministre de la Jeunesse, de la Culture et de la Communication, Mohamed Mehdi Bensaïd, la ministre de l'Économie et des Finances, Nadia Fettah Alaoui, le ministre de l'Industrie et du Commerce, Ryad Mezzour, la ministre de la Transition énergétique et du Développement durable, Leila Benali, ainsi que l'ambassadeur du Royaume à Doha, Mohamed Setri.

Quant à la délégation qatarie, elle est composée du ministre des Awqaf et des Affaires islamiques, Ghanem Bin Shaheen Al-Ghanem, le ministre de la Culture, Abdul Rahman Bin Hamad Al Thani, le ministre des Sports et de la Jeunesse, Salah bin Ghanem Al-Ali, le président de l'Autorité du tourisme du Qatar et du Bureau d'audit de l'État du Qatar, Abdul Aziz Muhammad Al-Emadi.

La réunion préparatoire des travaux de la 8ème session de la commission s'est tenue dimanche au siège du ministère qatari des Affaires étrangères à Doha au niveau des hauts responsables des deux pays.

Cette réunion était présidée, côté qatari, par le directeur du département des affaires arabes au ministère des Affaires étrangères, Nayef bin Abdullah Al-Emadi, et côté marocain par le directeur du Machreq, du Golfe et des organisations arabes et islamiques, Fouad Akhrif, en présence de représentants gouvernementaux des deux pays.

La Finlande et le Maroc renforcent leur coopération

LE MATIN-10/02/ 2022

La Finlande et le Maroc ont signé un Mémorandum d'entente (MOU) sur la coopération stratégique dans le domaine de l'énergie, qui a pour objectif de développer la coopération technique et économique dans ce domaine, ainsi que de promouvoir l'accès des entreprises finlandaises sur le marché marocain.

Le document a été signé à l'occasion de la séance virtuelle, qui s'est tenue le jeudi entre la ministre de la Transition énergétique et du développement durable, Leïla Benali, et le ministre finlandais de l'Économie, Mika Lintilä, représenté à Rabat par l'Ambassadeur de la Finlande au Maroc, Pekka Hyvönen.

Le MOU met l'accent sur le développement de la coopération, en particulier sur l'utilisation de l'énergie renouvelable. Les opportunités de coopération seront également identifiées dans les domaines de l'efficacité énergétique, de la technologie énergétique, de l'économie hydrogène, ainsi que dans la recherche et développement.

« Les investissements dans les énergies renouvelables, l'efficacité énergétique et les systèmes énergétiques sont essentiels pour une société prospère. En Finlande, nous avons développé un grand savoir-faire dans ces domaines, et c'est avec un grand plaisir que nous accueillons cette coopération avec le Maroc dans la pratique », a déclaré, à cette occasion, Mika Lintilä. Et d'ajouter que « le procès-verbal en matière de coopération énergétique signé ce jour crée de bonnes bases pour le développement du partenariat bilatéral. Ceci constitue un outil important pour renforcer les réseaux entre les entreprises, les universités et les organisations de recherche, ainsi que pour construire des liens commerciaux et d'investissement entre nos pays ».

Pour la Finlande, le Maroc est un marché intéressant qui, géographiquement, sert de passerelle vers l'ensemble des marchés africains en pleine croissance. Les relations bilatérales sont excellentes et la coopération a été menée dans de nombreux domaines, avec des opportunités majeures dans le secteur énergétique. L'intérêt croissant et les opportunités économiques couvrent les énergies hydraulique, éolienne et solaire.

Outre les technologies énergétiques de produits purs et renouvelables, le Maroc est également intéressé par la technologie de l'information et de la communication, les usines de traitement des déchets et les stations d'épuration d'eau, domaines dans lesquelles la Finlande dispose d'un grand savoir-faire. L'internationalisation des entreprises finlandaises au Maroc est soutenue par le réseau Team Finland Maroc à Rabat, ainsi que par l'ouverture des bureaux Business Finland en 2019 à Casablanca.

Accord d'association Maroc-UE: les entreprises appellent à libérer le plein potentiel économique

Finanaces News Hebdo-14/02/2022

La Confédération Générale des Entreprises du Maroc (CGEM) et BusinessEurope ont organisé conjointement aujourd'hui une rencontre sur le thème "la modernisation de l'Accord d'Association Maroc-UE : pour une intégration plus forte des marchés européens et africains".

Tenue en marge de la 7ème édition de l'UE-Africa Business Summit (EABF), cet événement a connu la participation de Chakib ALJ et Pierre GATTAZ, respectivement Présidents de la CGEM et de BusinessEurope, et de représentants d'entreprises marocaines et européennes opérant sur les deux continents.

Lors de son intervention à l'ouverture de ce webinaire, Chakib ALJ a affirmé "la nécessité de donner un nouveau souffle à l'accord commercial et d'investissement Maroc-UE, adopté en 1996, afin qu'il puisse refléter la nouvelle réalité". Il a également souligné le rôle joué par le Maroc et ses entreprises dans le renforcement de la relation UE-Afrique. "De par sa stabilité politique et ses avantages géographique, financier et économique, entre autres, le Royaume est aujourd'hui une destination d'investissement fiable et à forte valeur ajoutée et un hub reconnu pour l'Afrique" a t-il déclaré.

Le Président de la CGEM a aussi rappelé que "les entreprises et les sociétés marocaines et européennes partagent les mêmes défis, notamment ceux liés à l'immigration, au changement climatique et à l'instabilité des chaînes d'approvisionnement.

Elles partagent également la même vision des solutions et des opportunités à saisir à savoir plus de commerce, plus d'emplois, pour les jeunes et les femmes en particulier et plus d'attention aux PME, épine dorsale de nos économies respectives". Et pour conclure, "la modernisation de l'Accord d'Association Maroc-UE offre un énorme potentiel et peut être un modèle pour une relation UE-Afrique plus forte. Le temps est à l'action!".

Pour sa part, Pierre GATTAZ a souligné que «le monde a changé depuis l'entrée en vigueur de l'Accord d'Association UE-Maroc et il faut l'adapter aux réalités commerciales du 21ème siècle et aux besoins des entreprises dans des domaines importants comme l'économie digitale. Pour favoriser l'intégration de nos chaînes de valeur, nous devons combler les barrières non-tarifaires et faciliter les investissements étrangers et le commerce de services notamment. Cela sera encore plus important dans un contexte où beaucoup d'entreprises européennes cherchent à diversifier leurs sources d'approvisionnement.»

Lors de leurs interventions, les panélistes ont présenté les avantages qu'offrerait la modernisation de l'Accord d'Association Maroc-UE pour les entreprises des deux continents, notamment en termes d'intégration des chaînes de valeur, particulièrement à la lumière de l'entrée en vigueur de la Zone de Libre-Échange Continentale Africaine (Zlecaf). Cette dernière donnera accès à un marché de 1,2 milliard de consommateurs et permettra de stimuler l'investissement et de créer de la valeur ajoutée et de l'emploi vers une croissance socio-économique durable du continent africain.

Pour rappel, la CGEM et BusinessEurope avaient adopté, le 21 septembre 2021, une déclaration conjointe, qui prône une modernisation du cadre des relations commerciales et d'investissement Maroc-UE, attendue depuis longtemps par les deux communautés des affaires. Cette modernisation devra libérer le potentiel économique inexploité du partenariat précité afin de soutenir une reprise économique post-pandémique effective et durable et de saisir les opportunités liées, notamment aux chaînes d'approvisionnement, à la durabilité ou encore au numérique.

FOIRES ET SALON EN EUROPE

Mars 2022

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
EXPO CASA UMBRIA Salon du bâtiment et de l'ameublement	annuel	**Bastia Umbra (Italie)** Umbriafiere	05/03/2022 *9 jours*
FOODTECH PLOVDIV Salon international des produits alimentaires et des technologies agro-alimentaires	annuel	**Plovdiv (Bulgarie)** International Fair Plovdiv	09/03/2022 *5 jours*
ITB Salon international du tourisme	annuel	**Berlin (Allemagne)** Messegelände Berlin	09/03/2022 *5 jours*
FOIRE EXPO DE NEVERS Foire commerciale de Nevers	annuel	**Nevers (France)** Centre des Expositions de Nevers	12/03/2022 *9 jours*
SALON DE L'HABITAT DE NEVERS Salon de l'habitat de Nevers			
ESEF Salon professionnel international des fournisseurs et partenaires industriels: travail du métal, systèmes/modules industriels, design et ingénierie, traitement de surface, plastique et caoutchouc, emboutissage, moules, fabrication électronique...	ts les deux ans	**Utrecht (Pays-Bas)** Jaarbeurs Utrecht	15/03/2022 *4 jours*
FOIRE INTERNATIONALE DE LYON Foire internationale de Lyon. La Foire Internationale de Lyon, événement commercial majeur pour grand nombre d'entreprises, un lieu de loisirs et un univers pour s'équiper, se régaler, se sentir bien, s'évader, simplifier sa vie, se relooker, se divertir	annuel	**Lyon (France)** Eurexpo	18/03/2022 *11 jours*
RSD3 Salon international de la sous traitance industrielle, des équipements et process agroalimentaires, des solutions numériques	annuel	**Valence (France)** Palais des Congrès et des Expositions Jacques Chirac	22/03/2022 *3 jours*
HARDWARE EURASIA Salon industriel d'Istanbul	annuel	**Istanbul (Turquie)** Tüyap Fair Convention and Congress Center	23/03/2022 *4 jours*
YAPI - TURKEYBUILD ISTANBUL Salon international du bâtiment			
WORLD OLIVE OIL EXHIBITION Salon international des professionnels de l'huile d'olive	annuel	**Madrid (Espagne)** Ifema - Parque Ferial Juan Carlos I	23/03/2022
ADVANCED FACTORIES EXPO & CONGRESS Congrès international sur l'industrie 4.0. Les dernières avancées et technologies de pointe qui transformeront les usines en usines numériques	annuel	**Barcelone (Espagne)** Barcelona International Convention Centre (CCIB)	29/03/2022 *3 jours*
E-MARKETING PARIS Salon des professionnels du marketing digital	annuel	**Paris (France)** Paris Expo Porte de Versailles	29/03/2022 *3 jours*

https://www.eventseye.com

FOIRES ET SALON EN AMÉRIQUE

Mars 2022

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
THE FRANCHISE EXPO – EDMONTON Les plus grands salons de la franchise et des opportunités d'affaires en Amérique du Nord	annuel	**Edmonton, AB (Canada)**Edmonton Expo Centre	05/03/2022 *2 jours*
THE FRANCHISE EXPO - LAS VEGAS Les plus grands salons de la franchise et des opportunités d'affaires en Amérique du Nord	annuel	**Las Vegas, NV (USA)**World Market Center, Las Vegas	12/03/2022 *2 jours*
ABRIN Le plus grand événement de l'industrie des jouets en Amérique latine	annuel	**São Paulo (Brésil)**Expo Center Norte	13/03/2022 *4 jours*
INTERMODAL SOUTH AMERICA Salon international de la logistique, du transport intermodal et du commerce extérieur	annuel	**São Paulo (Brésil)**São Paulo Expo Exhibition & Convention Center	15/03/2022 *3 jours*
CONSTRU EXPO Salon international du bâtiment et de la construction	ts les deux ans	**San Salvador (Salvador)**Centro Internacional de Ferias y Convenciones	23/03/2022 *4 jours*
EXPOCOMER Salon international du commerce et de l'investissement	annuel	**Panamá (Panama)**Amador Convention Center	23/03/2022 *4 jours*
FICAD Salon international de la construction, de l'architecture et du design	annuel	**Santa Cruz de la Sierra (Bolivie)**Feria Exposicion de Santa Cruz	23/03/2022 *5 jours*
FEICON BATIMAT Salon professionnel international de l'industrie de la construction	annuel	**São Paulo (Brésil)**São Paulo Expo Exhibition & Convention Center	29/03/2022 *4 jours*

FOIRES ET SALON EN ASIE - PACIFIQUE

Mars 2022

IREX Salon international de la robotique	ts les deux ans	**Tokyo (Japon)** Tokyo International Exhibition Center (Tokyo Big Sight)	09/03/2022 *4 jours*
ASEAN RETAIL SHOW Salon international des solutions et équipements pour l'industrie de la vente au détail	annuel	**Bangkok (Thaïlande)** Bangkok International Trade & Exhibition Centre (BITEC)	10/03/2022 *4 jours*
IIMS - INDONESIA INTERNATIONAL MOTOR SHOW – MAKASSAR Salon indonésien international de l'automobile	annuel	**Makassar (Indonésie)** Celebes Convention Center	23/03/2022 *5 jours*

https://www.eventseye.com

FOIRES ET SALON
EN AFRIQUE - MOYEN-ORIENT
Mars 2022

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
INTERSOLAR MIDDLE EAST *Salon international et conférence de l'industrie solaire pour le Moyen-Orient*	annuel	**Dubaï (Émirats Arabes Unis)** Dubai World Trade Centre (Dubai Exhibition Centre)	07/03/2022 *3 jours*
PROPAK AFRICA *Salon international de l'emballage, intégrant FOODPRO, le salon de l'industrie agro-alimentaire*	ts les trois ans	**Johannesburg (Afrique du Sud)** Johannesburg Expo Centre	08/03/2022 *4 jours*
PRO-PLAS AFRICA EXPO *Salon des machines et matériaux pour l'industrie plastique*	ts les trois ans	**Johannesburg (Afrique du Sud)** Johannesburg Expo Centre	08/03/2022 *4 jours*
THE GAPP PRINT EXPO *Salon des machines et équipements pour l'imprimerie*	ts les trois ans	**Johannesburg (Afrique du Sud)** Johannesburg Expo Centre	08/03/2022 *4 jours*
SIMA-SIPSA ALGÉRIE *Le plus grand salon professionnel d'Afrique dédié à l'agriculture, l'élevage et à l'agroéquipement*	annuel	**Alger (Algérie)** Palais des Expositions d'Alger	14/03/2022 *4 jours*
MOROCCO FOODEXPO *Salon international de l'alimentation et de l'agriculture au Maroc*	annuel	**Casablanca (Maroc)** Office des Foires et Expositions de Casablanca (OFEC)	15/03/2022 *3 jours*
SIEMA *Salon international de l'industrie agroalimentaire, emballage et procédés de fabrication*	annuel	**Casablanca (Maroc)** Office des Foires et Expositions de Casablanca (OFEC)	15/03/2022 *3 jours*
SIAGRO *Salon international des industries et techniques agroalimentaires*	ts les deux ans	**Dakar (Sénégal)**CICES (Centre international du Commerce extérieur du Sénégal)	15/03/2022 *4 jours*
MAROCOTEL *Salon international de l'équipement professionnel pour l'hôtellerie, la restauration, les métiers de bouche, le bien-être et les loisirs*	ts les deux ans	**El Jadida (Maroc)** Parc d'exposition Mohammed VI	16/03/2022 *5 jours*
MOROCOCO TEXTILE MACHINERY *Salon international des machines textiles au Maroc*	annuel	**Casablanca (Maroc)** Office des Foires et Expositions de Casablanca (OFEC)	17/03/2022 *4 jours*
LIGHTEXPO AFRICA – TANZANIA *Salon professionnel international de l'éclairage résidentiel, commercial et industriel*	annuel	**Dar Es Salaam (Tanzanie)** Diamond Jubilee Hall	24/03/2022 *3 jours*

https://www.eventseye.com

CMS Francis Lefebvre

Faire face à un contrôle fiscal d'entreprise au Maroc

méthodologie à suivre pour une gestion optimale d'un contrôle fiscal de votre entreprise au Maroc

WEBINAIRES , DROIT FISCAL

10 mars 2022, 09:00 - 11:00 UTC +01:00

Ce webinaire aura pour objectif de vous présenter la méthodologie à suivre pour une **gestion optimale d'un contrôle fiscal** de votre entreprise au Maroc.

Vous bénéficierez des clés opérationnelles et d'un partage de bonnes pratiques pour vous permettre de :

- **faire valoir vos droits** durant une **procédure de vérification de comptabilité** ;
- réagir efficacement à la **réception des lettres de notification de redressements** ;
- construire une stratégie de défense solide au cours de la **phase précontentieuse et contentieuse** ainsi que durant les différents échanges avec les services fiscaux (en cas d'ouverture d'une phase de négociation).

Pour obtenir plus de détails et pour vous inscrire :
https://cms.law/fr/mar/events/faire-face-a-un-controle-fiscal-d-entreprise-au-maroc

ASMEX التجمعية المغربية للمصدرين Association Marocaine des Exportateurs | e-Xport MOROCCO | ADALIA INSTITUTE School of Business and Management

Parcours de Formation Continue

2022 MANAGER DIGITAL Certificat

Maitriser stratégie, marketing et vente digitale

du 15 Mars 2022 au 15 Juillet 2022

15 Modules
105 Heures de formation
Programme complet éligible CSF de l'OFPPT

INSCRIPTION

bit.ly/3H1FTDL

37 500 Dhs/pers (Présentiel)

30 000 Dhs/pers (Distanciel)

UE - Stratégie (35 heures)

- Etablir votre Digital Business Strategy - Vision en 5 étapes
- Positionner votre Proposition de Valeur
- Elaborer votre Business Model Digital
- Construire vos indicateurs de suivi opérationnels et financiers
- Business game / case study

UE - Marketing (35 heures)

- Batir et Exploiter les Persona
- Concevoir et Développer un Service ou Produit Digital Ideation
- Etablir une Stratégie de Marque Digitale
- Déployer un dispositif de Marketing Automation
- Business game / case study

UE - E-Commerce (35 heures)

- Stratégie de Vente de Produits et Services en Ligne
- Adopter et déployer une plateforme de vente en ligne
- Manager les ventes et la supply chain digitale
- Lead Generation
- Business game / case study

Contact : +212 661 324 503 | www.asmex.org - www.e-xportmorocco.com

Mahal Expo 2022

met à l'honneur cinq thématiques convergentes :

e-halal : tout savoir sur le digital et les marchés du halal

Smart Food : les innovations les plus importantes dans ce nouveau segment

Bio : les nouveaux marchés et la crédibilité de l'offre

Parapharmacie : les applications pour les marchés du halal, y compris les cosmétiques et produits terroirs

Financements : les offres et solutions adaptées aux marchés halal

Ces axes de Mahal Expo 2022 seront portés par des intervenants et des partenaires engagés :

- Producteurs et Industriels
- Réseaux de distribution
- Certificateurs et prescripteurs
- Organisations professionnelles et réseaux d'affaires
- Conférenciers et experts

Pour plus d'informations et pour vous inscrire :
https://mahalexpo.com

Développer vos compétences en commerce international

Programme de formation certifiante

ASMEX
الجمعية المغربية للمصدرين
Association Marocaine des Exportateurs

e-Xport MOROCCO

PROGRAMME

- **4 MAR** — Audit-export - Outil incontournable pour le développement des exportations
- **11 MAR** — Identifiez et analysez les marchés les plus porteurs pour l'exportation de vos produits et services
- **16 MAR** — Participez efficacement aux foires et salons à l'étranger
- **25 MAR** — Maîtrisez l'art de la négociation commerciale internationale
- **30 MAR** — Garantissez le paiement de vos exportations grâce à une bonne maîtrise des modalités de règlement et de recouvrement
- **12 MAI** — Contrats commerciaux et risques juridiques

PRESENTIEL
14 400 Dhs/pers

DISTANCIEL
12 000 Dhs/pers

Programme complet éligible CSF de l'OFPPT

CONTACT :
+ 212 661 324 503

INSCRIPTION
bit.ly/3HEDQR

www.asmex.org - www.e-xportmorocco.com

Intégration des TIC au sein des entreprises : les constats du HCP

LEBRIEF.MA- 01/02/2022

Le Haut-Commissariat au plan a mené deux enquêtes sur l'intégration des technologies de l'information et de la communication dans les entreprises. Une note publiée le lundi 31 janvier 2022 par le HCP souligne que malgré la généralisation de l'utilisation d'internet dans les entreprises, l'usage du digital, notamment des pages web, reste faible. Cependant, une orientation plus favorable vers la numérisation pour les services a été également constatée durant les deux années écoulées.

Le Haut-Commissariat au plan (HCP) vient de publier une nouvelle note sur l'intégration des Technologies de l'information et de la communication (TIC) dans les entreprises marocaines. Cette note se base sur les résultats de deux enquêtes réalisées par le HCP. La première a été menée en 2019 auprès de 2.101 entreprises qui exercent dans l'industrie, la construction, le commerce et les services marchands non financiers. Elle avait pour objectif d'appréhender les activités des entreprises et le contexte économique et social dans lequel elles opèrent, tout en évaluant leurs perceptions sur l'utilisation des nouvelles technologies. La deuxième enquête, réalisée en décembre 2020, a quant à elle concerné 3.600 entreprises et visait à mesurer les effets de la crise sanitaire sur leurs activités et à accueillir leurs appréciations sur les perspectives d'évolution en 2021.

Il ressort de cette note qu'en 2019 l'accès à internet dans les entreprises a atteint 81%, en moyenne, pour les Très petites entreprises (TPE), 97,9% pour les Petites et moyennes entreprises (PME) et 99,5% pour les Grandes entreprises (GE). La connexion internet sert principalement à assurer les échanges des e-mails opérés par 92% des entreprises. Cependant, les autres usages sont encore moins généralisés, notamment l'accès et la modification des documents qui ne sont pas exploités par 38% des entreprises et l'utilisation des logiciels professionnels spécialisés qui se limite à 59% d'entre elles.

Un nombre très faible de créations de pages web

Selon le HCP, près de sept entreprises sur dix n'ont pas créé une page web en 2019. «*La part des entreprises qui disposaient de leur propre site web n'a pas dépassé 31% en 2019, contre 49% en Turquie, 70% en France et 89% en Allemagne*», déplore la note. Cette dernière souligne que ce retard de numérisation est encore plus flagrant dans les PME et TPE, qui représentent 93% de l'ensemble des entreprises au Maroc, précisant que plus de trois Très petites, petites et moyennes entreprises (TPME) sur cinq ne disposent ni d'un site web ni d'une page sur les réseaux sociaux.

La note relève que l'utilisation de site web pour le développement commercial des entreprises a été également limitée, quatre entreprises sur sept parmi les entreprises qui disposent d'une page web n'ayant pas effectué des commandes ou des paiements en ligne à partir de leur page web. De plus, rares ont été les entreprises à produire un contenu descriptif dans leur site web, spécifique à leurs clients réguliers, ou à leurs besoins en emplois. La confection du site web se limite principalement à la description de leur activité, notamment dans l'industrie, où 78% des entreprises l'utilisent pour décrire leurs biens et services commercialisés ou pour lister les prix.

Pénurie de compétences en TIC

Concernant le recrutement de compétences en TIC, le HCP indique que six entreprises sur sept n'ont pas embauché des profils compétents en la matière. «*Les entreprises se sont faiblement dotées de spécialistes en TIC à la veille de la crise Covid-19. Durant la période 2016-2018, 86% des entreprises n'ont pas recruté des spécialistes en TIC*», note-t-il. Pour les 14% des entreprises qui ont déclaré des difficultés de recrutement, les principales contraintes à l'embauche en la matière concernent l'instabilité de ces profils dans le poste et le manque de certaines qualifications. Elles étaient peu nombreuses à compter sur leurs propres employés pour développer, adapter ou prendre en charge des solutions informatiques face aux répercussions de la crise sanitaire.

Une intégration des TIC au niveau sectoriel

La note du HCP évoque une intégration "très" hétérogène des TIC au niveau sectoriel. Elle souligne qu'afin de déterminer les avancées en termes d'intégration des TIC au niveau sectoriel, «nous avons retenu les réponses des entreprises qui correspondaient à huit variables : utilisation des logiciels de gestion financière ou de comptabilité, des logiciels de gestion des relations avec la clientèle (GRC), des logiciels de la bureautique, hébergement de la base de données de l'entreprise, stockage des fichiers à travers des services informatiques externes, création de la page web, utilisation de la page web dans le marketing et la publicité et recrutements en matière TIC». Après analyse, les informations apportées par ces variables ont été résumées en composantes principales et classées par référence à la moyenne pour huit branches d'activité, notamment l'agroalimentaire, le textile et cuir, les industries chimiques, les industries mécaniques et métalliques, les industries électriques et électroniques, la construction, le commerce et les services non financiers.

Il ressort des résultats de cette classification que seules trois branches d'activités dépassent la moyenne en 2019 en termes d'utilisation des nouvelles technologies.

«La performance des entreprises des industries électriques et électroniques a été évidente, avec un indice en hausse de 27 points par rapport à la moyenne nationale (normalisée hors services financiers à 100). Les industries chimiques et agroalimentaires dépassaient la moyenne de 2,7 et 1,5 point respectivement». Les autres branches, dominées par des PME et des TPE, ont pour leur par accusé un retard important d'utilisation des TIC, notamment au niveau de la construction, en dessous de plus de 7 points par rapport à la moyenne.

Une digitalisation limitée dans les projets d'investissements industriels

Autre point analysé par le HCP : la digitalisation du process des entreprises. D'après la note, l'usage des TIC s'est intensifié depuis le début de la crise de la Covid-19 en 2020. En effet, les administrations publiques ont été obligées de recourir à des plateformes numériques imposant ainsi aux usagers de leurs prestations de s'adapter à la digitalisation de leur process. Pour les entreprises privées, les motivations d'investissement en TIC en période de post-crise et les stratégies de transformation numériques sont encore très différentiées suivant les branches d'activité. Le HCP précise en ce sens qu'au niveau des branches industrielles, les entreprises ont prévu de conserver leurs politiques d'investissement axées sur l'équipement en machines en 2021. Ils justifient leur choix par leur volonté de maintenir ou de consolider leurs capacités productives, et ce, grâce à l'acquisition de matériel et d'autres biens d'équipement pour absorber 47% de leur budget d'investissement en 2021.

En outre, la note indique que les anticipations des entreprises industrielles pour les investissements destinés à la modernisation du matériel informatique et à la digitalisation des services internes ou externes ne dépassaient pas 3% et 4% respectivement, en moyenne, du total d'investissement prévu en 2021. *«Seules les industries électriques et électroniques, plus engagées dans le processus d'intégration des TIC avant l'enclenchement de la crise Covid-19, prévoyaient de renforcer leur développement numérique, anticipant d'y consacrer 21% en moyenne en 2021», souligne le HCP.*

Les opérateurs industriels ne prévoient pas aussi un changement majeur de l'organisation du travail au sein de leurs entreprises : la part prévue de la transition vers les nouveaux modes de travail (à distance ou par alternance) dans l'investissement total prévu en 2021 s'est limitée à 5%.

Orientation plus favorable vers la numérisation pour les services

Leur secteur étant très affecté par les répercussions de la crise de la Covid-19, les entreprises qui opèrent dans les services hors transport et entreposage ont prévu d'augmenter les parts d'investissement destinées à l'innovation et à la transformation numérique. Cette hausse est censée atteindre 40%, en moyenne, en 2021. La part prévue pour le changement de l'organisation du travail a été significative, atteignant 28% pour les entreprises de services immobiliers.

Enfin, s'agissant des anticipations d'investissement relatives en 2021, les réalisations ont été instables suivant les fluctuations qui avaient marqué les activités sectorielles. Un contraste qui a été le plus apparent au niveau des secteurs de services, à savoir les activités d'hébergement et de restauration, les services financiers et de la télécommunication, qui avaient priorisé un développement de leur numérisation en 2021, mais qui ont été confrontées à une poursuite de la baisse de leurs valeurs ajoutées amorcée en 2020. Les entreprises industrielles auraient en revanche retrouvé en 2021 leur niveau d'avant crise, et leur situation financière se serait améliorée, notamment au niveau de certaines filières exportatrices qui ont profité d'une croissance soutenue de leur prix de vente à l'étranger.

المملكة المغربية

غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني مـــــــــــــلال-خنيفرة

ⵜⴰⵅⵎⴰⵔⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵙⵓⵖⵍⴰⵙ ⴰ ⵜⵣⵓⵔⴰ ⴰ ⵜⵏⵎⵓⵔⴰ ⵏ ⴱⵏⵉ ⵎⵍⵍⴰⵍ-ⵅⵏⵉⴼⵔⴰ

Chambre de Commerce, d'Industrie et de Services
de Béni Mellal-Khénifra

Annexe Khénifra : ملحقة خنيفرة
Q. administratif, Rte de Tadla, Khénifra
الحي الإداري، طريق تادلة، خنيفرة
Tel :+212535586483
Fax:+212535384583
e-mail: cciskh@ma.net.ma

Annexe Khouribga : ملحقة خريبكة
Bd. Moulay Youssef, BP 67, Khouribga
شارع مولاي يوسف، ص.ب. 67، خريبكة
Tel :+212523563434
Fax:+212523562004
e-mail: contactcciskhouribga@gmail.com

Siège régional: المقر الجهوي
Bd. Beyrouth, BP 548, Béni-Mellal
شارع بيروت، ص.ب 548، بني ملال
Tel :+212523482434
Fax:+212523489054
e-mail: ccisbma@yahoo.fr